

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الستون



الجلسة ٥١٦٨

الاثنين، ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد وانغ غوانغيا (الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد دنيسف
	الأرجنتين السيد ميورال
	البرازيل السيد ساردنبرغ
	بنن السيد آدشي
	الجزائر السيد بعلي
	جمهورية تنزانيا المتحدة السيد مهيغا
	الدانمرك السيدة لوج
	رومانيا السيد موتوك
	فرنسا السيد دلا سابلير
	الفلبين السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير إمبر جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد هوليداي
	اليابان السيد أوشيما
	اليونان السيد فسيلاكيس

جدول الأعمال

إحاطات إعلامية يقدمها رؤساء هيئات فرعية تابعة لمجلس الأمن

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة

وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

05-32003 (A)

0532003

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

الإعراب عن التعاطف فيما يتعلق بحادثة السكك الحديدية في اليابان

الرئيس (تكلم بالصينية): في البداية، أود أن أغتنم هذه الفرصة، باسم أعضاء مجلس الأمن، لأعرب عن خالص تعازينا فيما يتعلق بحادثة القطار المأساوية في أماغاساكي، اليابان، التي قُتل فيها ٥٠ شخصا على الأقل وجُرح فيها أكثر من ٤٠٠. ويعرب مجلس الأمن عن تعاطفه ويتقدم بتعازيه إلى الضحايا وعائلاتهم وإلى حكومة اليابان. وباسم المجلس، أرجو من ممثل اليابان أن ينقل هذه المشاعر إلى حكومته وشعبه.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

إحاطات إعلامية يقدمها رؤساء هيئات فرعية تابعة لمجلس الأمن

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

الرئيس (تكلم بالصينية): أود بأن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إسبانيا وأستراليا وشيلي وفنزويلا وفيت نام وكوبا ولكسمبرغ وليختنشتاين والمغرب، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقاً للممارسة المتبعة أعترزم، بموافقة المجلس،

دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل ممثلو الدول سألقة الذكر المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السفير سيزار ميورال، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات، والسفير إلين مارغريث لوي، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، والسفير ميني إيون موتوك، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يشرع مجلس الأمن الآن في النظر في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه خلال مشاوراته السابقة.

وأود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2005/266، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ من رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، يحيل بها برنامج عمل اللجنة لفترة الـ ٩٠ يوماً الخامسة عشرة.

وسوف نستمع خلال هذه الجلسة إلى إحاطات إعلامية من كل من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٧٦ (١٩٩٩)، ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة

الأمن. ومنذ العام ١٩٩٩، تكونت لديها خبرة غنية ومفيدة في الاضطلاع بولايتها المحددة، أي جعل عمليات القاعدة والطلاب أكثر صعوبة على صعيد العالم. واليوم، يجري تنفيذ نظام جزاءات اللجنة في العالم بأسره، ويعود الفضل في ذلك على وجه الخصوص إلى المعلومات المقدمة من الدول الأعضاء إلى القائمة الموحدة للأفراد والكيانات المرتبطين بالقاعدة والطلاب والتي يتم تحديثها دورياً. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير قامت اللجنة بشطب اسم فرد واحد من القائمة بناء على طلب دولة عضو ووافقت على أربعة إعفاءات وفقاً للقرار ١٤٥٢ (٢٠٠٢).

وفي اليوم الأخير من عام ٢٠٠٤، قدم السفير مونيوز إلى رئيس المجلس التقييم الخطي للجنة للتقارير المقدمة من الدول الأعضاء وفقاً للقرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣). ويرد ذلك التقييم الهام في الوثيقة S/2004/1037، ويمكن الإطلاع عليه في موقع اللجنة على شبكة إنترنت، وهو يشير بالتفصيل إلى التقييم الموضوعي للتقارير المقدمة من الدول الأعضاء، ويتضمن كذلك تحليلاً دقيقاً لتقارير الدول الأعضاء مقدماً من فريق الرصد التابع للجنة. وأشجع بقوة الدول الأعضاء التي لم يتسن لها أن تطلع على هذا التقييم حتى الآن على أن تفعل ذلك. كما أغتنم هذه الفرصة لكي أشدد على التزام الدول التي لم تقدم تقاريرها حتى الآن بأن تقوم بذلك على وجه السرعة. وقد أظهر التقييم الخطي بوضوح، أن تقارير الدول الأعضاء تزود اللجنة بأداة هامة لتقييم مواطن القوة والضعف في تنفيذ تدابير الجزاءات.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير التأمّت اللجنة ١٥ مرة، وكانت غالبيتها في اجتماعات غير رسمية، وتلك كانت الممارسة المتبعة منذ سنوات عديدة في عمل اللجنة.

وفي ١١ كانون الثاني/يناير التقت اللجنة بوفد رفيع المستوى من الولايات المتحدة واستمعت إلى إحاطتين

عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

أعطى الكلمة الآن للسفير سيزار ميورال، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات.

السيد ميورال (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أوفي المجلس بإحاطة إعلامية عن اللجنة المعنية بتنظيم القاعدة وحركة الطالبان، وأن أفعل ذلك في هذه الجلسة بالاشتراك مع رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ورئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، أي السفيرين لوي وموتوك على التوالي.

وأقوم الآن بتقديم التقرير الشفوي المقدم كل ١٢٠ يوماً، عملاً بالفقرة ١٢ من القرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤). وحيث أن هذه أول إحاطة إعلامية أقدمها بوصفي رئيساً للجنة، أود أن أتوجه بالشكر لأعضاء المجلس على الثقة التي أولوني إياها باختيارهم لي رئيساً لهذه اللجنة الهامة.

وأود كذلك أن أشكر سلفي، السفير هيرالدو مونيوز من شيلي الموجود معنا اليوم. فبفضل قيادته المقننة تمكنت اللجنة من توطيد دورها كإحدى لجان الجزاءات الأكثر نشاطاً. وقد كانت الشهور الثلاثة الماضية فرصة تعلم حقيقية بالنسبة لوفدي، وأود أن أعرب عن امتناني للسفير مونيوز ووفد شيلي الذي أبدى سخاءه في مشاطرة وفدي خبراته المتراكمة. وقد لقيت التشجيع في عملي من النهج المجتهد الذي أبداه كل أعضاء اللجنة، وعلى وجه الخصوص الأعضاء الجدد فيها.

وأود الآن أن أشير إلى أنشطة اللجنة. واسمحوا لي أن أنوّه هنا بأن اللجنة المعنية بتنظيم القاعدة وحركة الطالبان كانت أول لجنة معنية بمكافحة الإرهاب ينشئها مجلس

لعضوية الإنتربول. كما أيدت اللجنة توصية الفريق بأن يستعين أعضاء الإنتربول بقاعدة بيانات الإنتربول عن وثائق السفر المسروقة. وقد عقدت اللجنة مؤخرًا اجتماعًا غير رسمي مع ممثل الإنتربول في نيويورك، السيد أولريش كيرستين، لمناقشة مجالات محددة للتعاون المحتمل بين اللجنة والإنتربول.

وفيما يتعلق بأنشطة فريق الرصد، تناولت بشيء من التفصيل الإسهام الذي يقدمه الفريق من خلال تقريره في شهر كانون الأول/ديسمبر (S/2005/83، المرفق). ويواصل فريق الرصد أيضًا السعي لتحسين نوعية القائمة الموحدة. فقد استطاع فريق الرصد عن طريق الاتصال بعدد من الدول الأعضاء، وفقًا للمبادئ التوجيهية للجنة، أن يقترح أكثر من ٥٠٠ معلومة إضافية بشأن تحديد هوية الأفراد والكيانات الموجودة بالفعل على القائمة كما نشط في تشجيع الدول الأعضاء على تقديم أسماء جديدة لإدراجها في القائمة الموحدة.

وقد بلغ عدد الرحلات التي اضطلع بها فريق الرصد ١١ رحلة، بعضها إلى أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا، لمناقشة تطبيق الجزاءات وكيفية العمل على زيادة فعالية نظام الجزاءات. وزادت تلك الرحلات من ظهور اللجنة وعززت الفهم الصحيح للغرض من نظام الجزاءات ولأهميته. وفي أعقاب كل رحلة من رحلات الفريق، قدم تقارير خطية إلى اللجنة. كذلك سوف يصحني أحد أعضاء الفريق في زيارتي المقبلة إلى دول مختارة. وقد أنشأ فريق الرصد اتصالات مع الهيئات الإقليمية وغيرها من الهيئات الدولية، بما فيها الاتحاد الأوروبي، والإنتربول، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وشارك الفريق أيضًا في عدة مؤتمرات هامة، فساعد بذلك على زيادة الوعي الدولي بأعمال اللجنة.

إعلاميتين قدمهما السيدان خوان زاراتي، مساعد وزير المالية لشؤون تمويل الإرهاب والجرائم المالية، وأنتوني وين مساعد وزير الخارجية لشؤون الاقتصاد والأعمال. وقد اطلعت اللجنة بالتفصيل على جهود الولايات المتحدة المبذولة لتنفيذ الجزاءات ضد القاعدة والطالبان التي فرضها مجلس الأمن. وأرى من الجدير بالإشارة هنا أن اللجنة شرّفتها حضور ثلاثة رؤساء للجان وأفرقة عمل أخرى معنية بمكافحة الإرهاب.

وأود أن أشجع الدول الأعضاء على أن تحذو حذو الولايات المتحدة في انتهاز فرصة اللقاء بالجنة، حيث أن هذا يشكل وسيلة مفيدة للغاية بالنسبة للجنة في تقييم حالة تنفيذ نظام الجزاءات ضد القاعدة والطالبان، وللوقوف على مواطن القوة والقصور في ذلك النظام.

وخلال الأشهر الأولى من هذا العام، عكفت اللجنة على إجراء دراسة تفصيلية دقيقة للتقرير الثاني لفريق الرصد المقدم في كانون الأول/ديسمبر الماضي، وفقًا للقرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤). وأود أن أشكر فريق الرصد على التوصيات الواردة في التقرير، والتي شكلت أساسًا مفيدًا للمناقشات التي دارت في اللجنة. وقد كان التقرير بالطبع ثمرًا لعمل خبراء مستقلين ولا يعبر بالضرورة عن آراء اللجنة. كما أن اللجنة ما فتئت تحلل التوصيات الواردة في التقرير، والغرض من ذلك في المقام الأول هو تحسين نظام الجزاءات ضد القاعدة والطالبان.

وأتوقع أن يكون لعدة من هذه التوصيات تأثير قوي على نظر المجلس المقبل في اعتماد مشروع قرار عملاً بالفقرة ٣ من القرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤). وتؤيد اللجنة زيادة التعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول)، وهو من أهم تلك التوصيات. وأود الإشارة إلى أن من المفيد في الحرب على القاعدة والطالبان أن تنضم جميع الدول الأعضاء

وأخيراً، كما تحدد الفقرة ٣ من القرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤)، يجب أن يتخذ مجلس الأمن بحلول تموز/يوليه من هذا العام قراراً جديداً لتقييم تنفيذ نظام الجزاءات المفروضة على القاعدة وطالبان. وفي ضوء ذلك، سوف تبدأ اللجنة قريباً العمل بشكل فعلي على إعداد مشروع قرار جديد يقدم إلى المجلس.

وختاماً، ذكر سلفي في العام الماضي في هذه القاعة أنه لا توجد حلول سريعة ولا حلول ميسورة في الحرب على الإرهاب. بل إن الحرب تتطلب عملاً منهجياً يهتم بالنتائج، ومثابرة وصبراً والتزاماً لا يلين بمهمتنا.

وفي الأشهر القادمة، سوف تدرس اللجنة كيفية تنفيذ الدول للجزاءات بقصد تحديد المجالات التي يلزم فيها بذل جهد إضافي بغية النهوض بتدابير الجزاءات الرهنة. علاوة على ذلك، أثق بأن أعضاء اللجنة سوف يرحبون ترحيباً حقيقياً بالمقترحات المقدمة من الدول الأعضاء عن الكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن تحسين نظام الجزاءات الحالي. فمن غير الدول، في نهاية المطاف، يمكن أن ينبئ اللجنة بمدى فعالية تدابير الجزاءات الموضوعة في الواقع؟ إن نظام جزاءات مكافحة الإرهاب يشمل في المقام الأول دقة استهداف الفرد الصحيح والكيان الصحيح، ويستلزم من الدول الإرادة السياسية لتحقيق فعالية النظام من خلال التنفيذ الدقيق للجزاءات.

من الصعب في الوقت الحالي تخيل عالم خال تماماً من التهديدات الإرهابية. ورغم ذلك، فنحن جميعاً لنا مهمة مشتركة تتمثل في الحيلولة بشكل فعال دون تحقق هذه التهديدات. واليوم تضطلع اللجان الثلاث جميعاً بأدوار مستقلة وهامة في نطاق تلك المهمة. وأود لذلك أن أقول إنني سأواصل العمل عن كثب مع السفارة لوي، والسفير موتوك، وبالطبع السفير باجا، رئيس الفريق العامل المنشأ عملاً

ويواصل فريق الرصد عقد اجتماعات منتظمة مع الخبراء الذين يدعمون لجنة مكافحة الإرهاب، وأقام صلة وثيقة مع المديرية التنفيذية الجديدة للجنة مكافحة الإرهاب، لتبادل المعلومات التي جمعها ولكفالة إدراك الفريق لاهتمامات وشواغل خبراء لجنة مكافحة الإرهاب قبل قيامه بزيارة الدول وحضور المؤتمرات. كما أجرى مناقشات غير رسمية مع خبراء لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وقدم المنسق إحاطة إعلامية للفريق العامل المنشأ عملاً بالقرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤). وتعرب اللجنة عن تقديرها للإسهام الممتاز الذي قدمه فريق الرصد في هذا الصدد وتشجع الفريق على الاستمرار في دوره القيادي.

وفيما يتعلق بأنشطة اللجنة في المستقبل، لديّ اعتقاد راسخ بأن في مقدورنا إحراز مزيد من التقدم في الأشهر القادمة، بإدخال مزيد من التحسينات الكمية والنوعية على القوائم؛ وبإشراك الدول الأعضاء في حوار مثمر مع اللجنة وتشجيعها على الالتقاء باللجنة وإطلاعها على ما تصادفه من نجاحات وما تواجهه من تحديات ومشاكل ومحبطات؛ وبزيادة مستوى التعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى المنخرطة في مكافحة الإرهاب من قبيل لجنة مكافحة الإرهاب، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، فضلاً عن التعاون مع الوكالات المتخصصة كالإنتربول، وذلك لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على التنسيق في الحرب على الإرهاب؛ وباستعراض المبادئ التوجيهية التي تتبعها اللجنة في إدارة أعمالها.

وأعزم أيضاً السفر قريباً إلى عدد من البلدان، منها بلدان في أوروبا وفي الشرق الأوسط، لمواصلة تعزيز أنشطة اللجنة وجمع انطباعات مباشرة في عواصم تلك البلدان عن حالة تنفيذ نظام الجزاءات وتلقي المقترحات عن الكيفية التي يمكننا بها تحسينه.

الوفاء بولايتها لرصد تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وقد جرى تنفيذ الأنشطة الرئيسية التالية:

تعزيز الحوار مع الدول الأعضاء، بما في ذلك عن طريق أول زيارة إلى دولة عضو. وتقديم أساليب جديدة لتحديد احتياجات المساعدة الفنية. وتعزيز الحوار مع المنظمات الدولية والاقليمية ودون الاقليمية لغرض تشجيعها على مساعدة أعضائها في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). واستمر العمل لتعزيز القدرات العملية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. وجرى العمل على استحداث أفضل الممارسات المتصلة بالعمل ضد تمويل الإرهاب.

وواصلت اللجنة، كجزء من عملية حوارها مع الدول الأعضاء، الرد على التقارير الوطنية الواردة إليها. وجرى استلام أكثر من ٥٨٠ تقريراً حتى الآن، وستقدم دول عديدة قريباً تقاريرها الخامسة إلى اللجنة. ولكن ليست جميع التقارير شاملة بقدر متساو، وهناك ٧٥ دولة متأخرة في تقديم تقاريرها. ويبدو أن سبب التأخير يعزى إلى العجز في القدرة التقنية المتوفرة لدى الدول المعنية، ويعزى أيضاً إلى "التعب من تقديم التقارير". إن المسؤولية عن إعداد التقارير، فضلاً عن تنفيذ الأحكام الأخرى للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) تلقى على عاتق الدول الأعضاء. إلا أن لجنة مكافحة الإرهاب عرضت تيسير تقديم المساعدة التقنية لمساعدة الدول في كتابة تقاريرها. وذكرت اللجنة الدول المتأخرة في تقديم التقارير بضرورة إرسال تقاريرها. والجانب الآخر من حوار اللجنة مع الدول الأعضاء يتمثل في القيام بزيارات إلى البلدان تساعد في تقرب اللجنة والإدارة التنفيذية من الدول، وتسمح بإجراء حوار بين الدول بشأن تحديات محددة تواجهها دولة ما.

وقد جرت أول زيارة من هذا النوع إلى المغرب من ١٤ إلى ١٨ من شهر آذار/مارس. وشاركت في الزيارة

بالقرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤)، من أجل زيادة تحسين الجهود التي يبذلها مجلس الأمن والأمم المتحدة بأسرها في هذه المهمة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السفير مايورال على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة إيلين مارغريتا لوي، رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب.

السيدة لوي (تكلمت بالانكليزية): بصفتي رئيسة للجنة مكافحة الإرهاب، أود أن أحيط مجلس الأمن علماً بالأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة خلال الأشهر الثلاثة الماضية وأن أقدم برنامج العمل الخامس عشر للجنة الذي يشمل الفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (S/2005/266).

وقد شرفت بتولى رئاسة لجنة مكافحة الإرهاب في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وأود أن أعرب عن امتناني لرئيس اللجنة السابق، السفير أندريه دينسوف، لأعماله ولقيادته الممتازة. وكثير مما سأبلغكم به اليوم جرى في ظل رئاسته، ويستحق هو وزملاؤه في البعثة الروسية كثيراً من التقدير على المبادرات الجديدة الكثيرة المتخذة خلال تلك الفترة. واسمحوا لي أيضاً بأن أعتنم هذه الفرصة لأشكر المدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، السيد جافير روبيريس ولفريقه، وكذا الموظفي أمانة لجنة مكافحة الإرهاب، على الدعم القيم الذي قدموه للجنة على مدى الأشهر الثلاثة الماضية.

لقد فسخ قرار مجلس الأمن ١٥٣٥ (٢٠٠٤) المجال لتنشيط لجنة مكافحة الإرهاب وتحسين الحوار مع الدول الأعضاء. واستناداً إلى ذلك القرارا وقرارات أخرى متعلقة بعمل اللجنة، فقد عملت لجنة مكافحة الإرهاب بفعالية على

أسسته مجموعة الدول الثماني، فضلا عن الإنتربول والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وجرى تعاون وثيق أيضا مع الهيئات الفرعية الأخرى المعنية بمكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، أي اللجنة المنشأة بالقرار ١٥٤٠ واللجنة المنشأة بالقرار ١٢٦٧ والفريق العامل المنشأ بالقرار ١٥٦٦. ونظمت إحاطة إعلامية للجنة مكافحة الإرهاب مع اللجنتين المنشأتين بالقرارين ١٢٦٧ و ١٥٤٠ للدول الأعضاء في ٢٤ شباط/فبراير.

وكان الأمين العام قد أشار في خطابه في مدريد في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٥، بصورة مباشرة الى الدور المحوري للجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية في الحرب ضد الإرهاب. ومن سوء الحظ أن المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب لم تدخل بعد، لأسباب تقنية، مرحلة التشغيل الكامل. وهذا يحد بخطورة من قدرة لجنة مكافحة الإرهاب على إدامة شتى أنواع الحوار مع الدول الأعضاء التي باشرت بها. والعديد من التقارير المرسلة من الدول الأعضاء ما زال ينتظر ردودا من اللجنة. والافتقار الى الخبراء منع اللجنة من صياغة تلك الردود.

كذلك بادرت لجنة مكافحة الإرهاب، استنادا الى الطلب الوارد في القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) بتطوير مجموعة بأفضل الممارسات لمساعدة الدول في تنفيذ أحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) المتعلقة بتمويل الإرهاب.

أخيرا، خطت لجنة مكافحة الإرهاب خطوات واسعة نحو تنشيط أعمالها، حسبما نص عليه قرار مجلس الأمن ١٥٣٥ (٢٠٠٤). وقد جُهزت اللجنة تجهيزا جيدا بأجهزة قيمة مطلوبة لإنفاذ جهودها العملية.

والآن أود أن أعرض باختصار برنامج عمل اللجنة للأشهر الثلاثة المقبلة. لقد عمم برنامج العمل على أعضاء

منظمة الجمارك العالمية وفرقة العمل المالية المعنية بغسيل الأموال والإنتربول والاتحاد الأوروبي. وأجري خلال الزيارة حوار مثمر مع حكومة المغرب وكيانها المتنوعة. وسمحت الزيارة بتحديد المشاكل المشتركة، ومناقشة أفضل السبل لحسم المشاكل التي لوحظت. إن مفتاح نجاح هذه الزيارة، وسينطبق هذا على كل الزيارات، يكمن في أعمال المتابعة. وتخطط لجنة مكافحة الإرهاب للقيام بزيارات مماثلة إلى ألبانيا وتايلند وكينيا في المستقبل القريب. وتشجع اللجنة الدول الأعضاء على الترحيب بالزيارات القطرية من قبل لجنة مكافحة الإرهاب، بما في ذلك مديريتها التنفيذية، بهدف تحسين جهودها في الكفاح ضد الإرهاب.

وفيما يتعلق بتقييمات الاحتياجات التقنية، تم تطوير منهجية لطريقة إعدادها واستعراض اللجنة لها. وقد تم إعداد ٥١ تقييما حتى الآن، أقرت اللجنة ١١ تقييما منها، وأعيدت إلى الدول الأعضاء حتى تراجعها. وإن لم تعترض أي دولة عضو، فإن نتائج تلك التقييمات ستعرض على مقدمي المساعدة المحتملين. وانخرطت اللجنة أيضا مع المنظمات الدولية والاقليمية ودون الاقليمية، بغية تشجيعها على مساعدة أعضائها في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ومن ٢٦ الى ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ نظم الاجتماع الخاص الرابع مع تلك المنظمات برعاية لجنة مكافحة الإرهاب مع رابطة الدول المستقلة في ألماتي، كازاخستان. وحضرته ٤٠ منظمة دولية، فضلا عن ٣٦ دولة عضوا.

وفي غضون الأشهر الثلاثة الماضية تلقت لجنة مكافحة الإرهاب أيضا إحاطات إعلامية من مجلس أوروبا، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. وبالإضافة الى ذلك، تعاونت اللجنة تعاوننا وثيقا مع الفريق العامل المعني بمكافحة الإرهاب الذي

أعطى الكلمة الآن للسفير مينا موتوك، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

السيد موتوك (تكلم بالانكليزية): اسمحو لي، السيد الرئيس، أن أبدأ بالإعراب عن الامتنان لكم على تنظيمكم لعقد هذه الإحاطات الإعلامية المشتركة لرؤساء اللجان الثلاث المطلوب منها أن ترفع تقارير إلى المجلس اليوم.

وأود أن أحيي الأنشطة والإنجازات التي حققها زميلاي السيد سيزار ميورال، الممثل الدائم للأرجنتين، والسيدة إلين لوج، الممثل الدائم للدانمرك، خلال رئاستهما للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) ولجنة مكافحة الإرهاب، على الترتيب. وحيث أنني كنت عضواً بالمجلس في العام الماضي، أيضاً، أود أن أعتنم هذه الفرصة كذلك لكي أشيد بما أبداه سلفاهما السيد مونيوز، سفير شيلي، والسيد دنيسوف، سفير الاتحاد الروسي، من تفان في العمل وحسن القيادة على رأس هاتين اللجنتين الهامتين التابعتين لمجلس الأمن.

وسفير الفلبين، السيد لاورو باخا، يقوم بعمل رائع في توجيه الفريق العامل المنشأ عملاً بالقرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) نحو تحقيق أهدافه المتوخاة. وأعرب عن تقديري، بصورة خاصة، للسفير خافيير روبيريز، المدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

ويسرني أن أطلع مجلس الأمن على التقدم الذي أحرزته اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في عملها خلال الأشهر الأربعة الماضية، وأن أتولى عرض أول برنامج عمل للجنة يغطي الفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وأود أيضاً أن أعرض بإيجاز عناصر برنامج العمل الأول للجنة.

المجلس في الوثيقة S/2005/266. وستواصل اللجنة خلال الأشهر الثلاثة التالية جهودها لإكمال عملية التنشيط. وتطلع على وجه التحديد إلى دخول المديرية التنفيذية مرحلة التشغيل التام في أقصر وقت ممكن. واسمحو لي أن أضيف أيضاً أن هذا سيعتمد، إلى حد كبير، على الانتهاء الحسن التوقيت لتعيين موظفي المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب. وستواصل الحوار مع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، مسترشداً بمبادئ التعاون والشفافية والمساواة في المعاملة. وسيعزز ذلك الحوار، القائم على تقديم الدول الأعضاء تقاريرها وردود لجنة مكافحة الإرهاب عليها، بالتقييمات من قبل لجنة مكافحة الإرهاب للاحتياجات التقنية والزيارات للدول الأعضاء بغية رصد تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل اللجنة تحسين التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، وستشجعها على السعي إلى تطوير سبل أخرى لمساعدة الدول في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). أخيراً، ستبدأ لجنة مكافحة الإرهاب النظر في تطوير أفضل الممارسات، أينما يكون ملائماً، في المجالات الأخرى المتعلقة بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وتظل لجنة مكافحة الإرهاب أداة حاسمة للمجتمع الدولي في كفاحه ضد الإرهاب، تستند إلى الحوار مع الدول وتقديم المساعدة لها. وتظل مهمتها حيوية وعاجلة. ويبقى دعم الدول الأعضاء حاسم الأهمية، وإن اللجنة تشعر بالامتنان على الدعم الذي تلقت وستستمر الاعتماد عليه في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السفارة لوج على إحاطتها الإعلامية.

أما بالنسبة لعملية الإبلاغ، فإن قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) يدعو جميع الدول إلى أن تقدم إلى اللجنة تقريراً أول، في موعد لا يتجاوز ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بشأن الخطوات التي اتخذتها أو تعتزم اتخاذها لتنفيذ ذلك القرار. وترد حالة الإبلاغ على موقع اللجنة على الإنترنت ويجري تحديثها باستمرار.

وحتى اليوم، قدمت ١١٥ دولة ومنظمة واحدة تقاريرها إلى لجنة ١٥٤٠. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أجدد دعوتي للدول التي لم تقدم بعد تقاريرها الأولى عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وستمكن تقاريرها اللجنة من أن تقدم إلى المجلس، بنهاية ولايتها، صورة موضوعية لما تحقق فيما يتعلق بالتنفيذ ولما ينبغي عمله للمضي قدماً.

وإنني أفترض أن بعض البلدان قد تواجه صعوبات في صياغة تقاريرها الوطنية أو في سن التشريعات الملائمة لتلبية متطلبات القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وإبلاغ اللجنة بهذه الصعوبات سيساعدها في تحديد طلبات المساعدة الواردة من الدول التي تفتقر إلى الهياكل القانونية والتنظيمية أو خبرة التنفيذ أو الموارد اللازمة، والاستجابة لها.

وبصفتي رئيساً للجنة ١٥٤٠، ما فتئت أثير مسألة مواصلة الإبلاغ خلال اجتماعاتي مع الدول الأعضاء وكذلك من خلال الاتصالات غير الرسمية مع منسقي المجموعات الإقليمية وتوجيه رسائل التذكير إلى الدول التي لم تقدم بعد تقاريرها. وما زلت ملتزماً بمواصلة هذه المساعي في مستقبل عمل اللجنة، نيابة عنها. وأشعر بتشجيع كبير لأن مسألتني تحسين التقارير والتأخير في تقديم التقارير سيتم النظر فيهما بشكل منسق من جانب اللجان المختلفة.

فيما يتعلق بالتفاعل مع المنظمات الدولية، يسرني أن أشير إلى أنه في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، استمعت اللجنة

فيما يتعلق بدراسة التقارير الوطنية، ومنذ تقريرتي السابق المقدم إلى المجلس في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، تركز عمل اللجنة أساساً على مواءمة منهجيتها وأدوات عملها للنظر في التقارير الوطنية المقدمة من الدول بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وقد وضع خبراء اللجنة مصفوفة تستخدم كأداة داخلية في عملية دراسة التقارير الوطنية. وهي وثيقة حية تستند إلى أحكام القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

ويسعدني أيضاً سعادة أن أبلغ المجلس اليوم أن لجنة ١٥٤٠ قد دخلت بالفعل المرحلة الأساسية من عملها وبدأت في دراسة التقارير الوطنية، بهدف رصد جهود الدول الأعضاء نحو تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وترى اللجنة أنها تحتاج إلى مزيد من المعلومات من الدول من أجل تحديد جهود التنفيذ بشكل أفضل، وسوف تتصل بالدول بهذا الشأن، بدعم من خرائطها سواء في نيويورك أو في العواصم.

علينا أن نواصل هذه العملية بنفس روح الاستعجال التي أسهمت في اتخاذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وقد أناط مجلس الأمن باللجنة ولاية لمدة سنتين. ويتعين أن تنظر اللجنة في ٤٠ تقريراً وطنياً على الأقل في إطار كل برنامج من برامج العمل الفصلية المتبقية، كيما تستكمل عملية إعداد التقارير الوطنية الأولى بنهاية عام ٢٠٠٥.

وفي غضون عام واحد، سيتعين على اللجنة أن تقدم إلى مجلس الأمن معلومات كافية عن جهود الدول في مجال التنفيذ لتمكينه من تقييم التقدم الذي أحرزته تلك الدول في تنفيذ القرار. ولدى النظر في التقارير الوطنية، ستبدأ اللجنة في دراسة المصادر المحتملة للمساعدة التقنية التي ستقدم للدول التي تطلبها بغية تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). والمناقشات بشأن المساعدة التي يجري تقديمها بالفعل وتسهيل المساعدة التقنية اللازمة سوف تشكل جزءاً من عملية دراسة التقارير.

سوف أغتنم هذه الفرص تماماً لمواصلة معالجة مسألة الإبلاغ المتواصل.

وثمة نقطة أخيرة بشأن الشفافية، فإنني أشجع الدول الأعضاء على أن تعين جهات اتصال خاصة بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وأن تتصل مباشرة بأعضاء اللجنة وخبرائها من أجل طلب أي توضيحات ضرورية بشأن المسائل التي تشملها المراسلات مع اللجنة أو المسائل ذات الصلة بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بصفة عامة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اللجنة، بدعم من خبرائها، قد تتصل بالدول إن ارتأت ضرورة لذلك، لتطلب مزيداً من التوضيحات منها فيما يتعلق بالمسائل التي تنطوي عليها تقاريرها.

وختاماً، باسم اللجنة، فإنني أطلع إلى تعاون الدول كافة مع مضي اللجنة في عملها قدماً خلال الشهور القادمة. كما أطلع إلى ملاحظات وأسئلة الزملاء في مجلس الأمن وممثلي الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالإحاطة الإعلامية التي قدمتها توّاً.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السفير موتوك على إحاطته الإعلامية.

وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أود أن أذكر جميع المتكلمين بالاختصار في بياناتهم على خمس دقائق وعدم تجاوزها، تمكيناً للمجلس من الاضطلاع بأعماله بسرعة. وأطلب إلى الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتكرم بتعميم النصوص المكتوبة وإلقاء نسخة موجزة منها عند التكلم في القاعة.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): أرجو أن أهنيئ السفارة إلين لوي، رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، والسفير سيزار مايورال، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن القاعدة

في اجتماع رسمي إلى إفادات من السيد روغليو فيتر، المدير العام للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والسيد غوستافو زلوفينين، مدير مكتب الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الأمم المتحدة، بشأن الطرق التي يمكن لهاتين المنظميتين أن تدعمهما بعمل اللجنة والإسهام في عملية تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). كما تلقت اللجنة رسائل من منظمات أخرى، مثل مجموعة الموردين النوويين ولجنة زانغر، تعرب فيها عن رغبتها في المساعدة في تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

ومع تطور عملية دراسة التقارير الوطنية، ستتفاعل اللجنة وتتعاون، حسب الاقتضاء، مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة من أجل تيسير تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وسيتم تطوير علاقات العمل مع هذه المنظمات، حسب الاقتضاء.

وعلى نفس المنوال، ستحافظ اللجنة على علاقات وتعاون وثيقين مع لجنة مكافحة الإرهاب ولجنة جزاءات القاعدة والطالبان، على النحو المنصوص عليه في القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤).

والشفافية كانت، ولا تزال، هدفاً هاماً لعمل لجنة ١٥٤٠. وسوف يواظب الرئيس ونواب الرئيس على الاتصال بالدول الأعضاء، بما في ذلك من خلال إحاطات إعلامية مشتركة مع رئيسي لجنة مكافحة الإرهاب ولجنة جزاءات القاعدة والطالبان. ولجنة ١٥٤٠ سوف تشارك على تحديث موقعها على شبكة الإنترنت كمصدر إضافي للمعلومات بشأن المسائل المتصلة بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وستواصل اللجنة أيضاً إبلاغ المنظمات خارج الأمم المتحدة بشأن عملها من خلال الحضور في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. كما أنني

الإرهاب الكارثي، رغم أهميته الشديدة التي لا جدال فيها، لا ينبغي أن يكون شاغلنا الوحيد في مواجهة الأخطار التي تتهدد السلام والأمن والناجمة عن الأعمال الإرهابية.

أما فيما يتعلق بمجلس الأمن، فنعرب عن دعمنا للعملية الراهنة لإصلاح المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. ونرجو أن يصبح بإمكان تلك الهيئة أداء وظائفها سريعا بشكل كامل. ونرجو أن تساعد على جعل الفترة الانتقالية قصيرة قدر الإمكان. وفي رأينا أن القصد من المديرية التنفيذية فوق كل شيء أن تحمي الدول التي تود التعاون ولكنها، لأسباب مختلفة، لا تستطيع أن تفعل ذلك. فلجنة مكافحة الإرهاب، وبالتالي، المديرية التنفيذية، كما يدرك الأعضاء تمام الإدراك، ليستا مكلفتين بالقيام بدور لجنة للجزاءات.

وينبغي إعداد الأنشطة التي يقوم بها الفريق العامل المنشأ عملا بالقرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) في إطار الهيكل المحدد في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، والقرار ١٥٣٥ (٢٠٠٤) والقرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) ذاته. وبالنظر إلى حساسية مسألة الإرهاب الدولي، فإن العمل بمشاركة من الدول الأعضاء أهم من محاولة فرض قرارات ربما لا تعكس بالضرورة ما قد ينشأ من مختلف الشواغل المشروعة.

وكثير من البلدان تخالجها الشكوك بشأن ملاءمة اللجوء إلى قوائم لمواجهة مشكلة الإرهاب الدولي. فهذا النهج، في نهاية المطاف، يمكن أن يفرض قيودا لا ضرورة لها على نظرننا في الأسباب النهائية للعنف. كما يمكن أن يوجد ذلك كثيرا من المشاكل. وعلى سبيل المثال، قد تصبح الاتصالات مع بعض الجماعات المسلحة أكثر صعوبة، مما يقلل من احتمال التوصل إلى حلول عن طريق التفاوض.

إن المسائل المتعلقة بإدراج أو حذف أسماء على قوائم لجنة الجزاءات لم تحل بعد على نحو واف بالغرض. في

وطالبان والأفراد والكيانات المرتبطة بهما، والسفير ميهنيا موتوك، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، على الإحاطات الإعلامية التي قدموها اليوم. كما نشكرهم على الجهود الدؤوبة التي يبذلها كل منهم لإدارة أعمال لجنته على نحو يتسم بالدينامية والفعالية.

والتعاون فيما بين هذه اللجان الثلاث، التي تشترك ولاياتها في كثير من الجوانب المتكاملة، ضروري لتنسيق جهود المجتمع الدولي في هذا المجال بالشكل الواجب. ونعرب عن تأييدنا للمبادرات التي تم تنفيذها، ونحث على توثيق التعاون. وفي هذا الصدد، نعرب البرازيل عن اتفاقها مع نص البيان الرئاسي الذي سيتلى في ختام هذه الجلسة.

وتؤكد البرازيل مجددا التزامها بالحرب على الإرهاب ورفضها الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره بوصفه تهديدا خطيرا للغاية للسلام والأمن الدوليين. ونحن على استعداد لمواصلة العمل من أجل إيجاد طرق متزايدة الفعالية لمكافحة ذلك التهديد.

والمناقشات بشأن إصلاح الأمم المتحدة الذي يدعو له الأمين العام تتيح لنا مرة أخرى فرصة لوضع تعريف للإرهاب ولتحديد ما يتعين على المجتمع الدولي اتخاذه من إجراءات منسقة بشكل موسع ومتكامل لمواجهة هذه المشكلة. ونرحب بالمقترحات التي يقدمها الأمين العام في تقريره "في جو من الحرية أفسح" (A/59/2005)، ونراها أساسا طيبا لإجراء مناقشة أوسع نطاقا لهذا الموضوع في إطار الجمعية العامة.

وترحب البرازيل مع الارتياح باعتماد الجمعية العامة الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي (قرار الجمعية العامة ٢٩٠/٥٩)، وننظر الآن في إمكانية التصديق عليها في أسرع وقت ممكن. وترى البرازيل أن التهديد الذي يمثله

اللجنة. إننا نحث الدول الأعضاء التي لم تقدم بعد تقاريرها الوطنية - بما في ذلك طلبات المساعدة الفنية عند الضرورة - على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

ومؤخرا بدأت اللجنة النظر في التقارير بتأييد مجموعة من الخبراء. وقصدنا أن يتم العمل على نحو يتناسب مع الإلحاح الذي يتطلبه التهديد المتمثل في حصول أطراف فاعلة غير الدول على إمكانية الوصول إلى أسلحة الدمار الشامل.

ونرى أن النتيجة النهائية لأعمال لجنة ١٥٤٠ يجب أن تكون إطارا للجهود وطنية ودولية لمواجهة التهديد الذي تطرحه جهات فاعلة من غير الدول، وخصوصا الإرهابيين. ويمكن للجنة أيضا أن تسهل توفير المساعدة الفنية للدول التي تطلبها ابتغاء مساعدتها في بناء قدراتها في الميادين ذات الصلة. وهذه الجهود يجب أن تطور دائما بالتعاون مع الدول الأعضاء، مع الاحترام التام لسلامة الصكوك التي توصلت إليها أطراف متعددة عن طريق المفاوضات والقانون الدولي، وخصوصا حقوق والتزامات الدول الأعضاء.

وتواصل البرازيل الاعتقاد بأنه لو أنشئ عالم خال من أسلحة الدمار الشامل لكان عالما أكثر أمنا وبأن مجرد وجود أسلحة نووية وكيميائية وبيولوجية تمتلكها جهات فاعلة من غير الدول أو الدول نفسها يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. أن نزع السلاح الفعال الذي لا رجعة فيه والذي يمكن التحقق منه من جانب دول تمتلك هذه الأسلحة من شأنه أن يكون دلالة واضحة على التزامها بتلك القضية.

وبينما الإرهاب غير مقبول فمن المقرر به على نطاق أقل اتساعا أن حالات معينة، تتعلق عادة بالقمع الاجتماعي والسياسي والثقافي وأيضا بالتباينات الاقتصادية الشديدة، يمكنها أن توجد بيئة مفضية إلى نشوء التطرف. وتعتقد البرازيل بأن استراتيجياتنا لمكافحة الإرهاب يجب أيضا أن تتناول، بطريقة صحيحة، جذور الإرهاب، وهذه هي

مناسبات مختلفة قمنا بالتذكير بالحاجة إلى وضع إجراءات دقيقة وموحدة لاستكمال قوائم الأفراد الخاضعين للجزاءات ولتصويبها وتحسينها. وفيما يتعلق بلجنة ١٢٦٧ نعيد التأكيد على أنه يجب وضع إجراءات وأساليب كذلك، بالإضافة إلى مواصلة عمليتها، وهي عملية إجراء استعراضات دورية لقوائم الأفراد والكيانات المرتبطة بـ "القاعدة" و "الطالبان"، مع إمكانية حذف أسماء من القائمة. وكما بينا سابقا فإن اعتماد تدابير لصقل القائمة الموحدة وتوضيح إجراءات إدارة القائمة هما الطريقتان الرئيسيتان اللذان يمكن بهما للجنة ١٢٦٧ أن توفر حافزا لإسهامات الدول الأعضاء في القائمة.

وبدون تعريف بتوافق الآراء للإرهاب فليس من السليم النظر - كما يتوخاه القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) - في إمكانية اتخاذ تدابير عملية فيما يتعلق بالأفراد أو الجماعات أو الكيانات المنخرطة في أنشطة إرهابية لا يشملها القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). يبين القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) بأنه تم التوصل إليها عن طريق المفاوضات وتتضمن رسالة سياسية واضحة وهامة، ولكنها لا تشكل تعريفا مفهوما للإرهاب ولا يمكن أن تفسر بأنها كذلك.

وبالإضافة إلى ذلك، بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة للجمعية العامة الوظائف والسلطات التي تمكنها من تعريف مواضيع من قبيل الإرهاب. وفي غياب تعريف مشترك فإن وضع قائمة موحدة بالأفراد والمنظمات المصنفة بأنها إرهابية يمكن أن يؤدي إلى التسييس غير الضروري للجنة من اللجان. ومن هنا أهمية المناشدة التي أطلقها الأمين العام في تقريره.

تدخل الآن أعمال لجنة ١٥٤٠ مرحلة هامة. قدمت أكثر من ١١٠ دول أعضاء تقاريرها، وفقا للفقرة ٤ من القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ومبادئ توجيهية محددة صاغتها

بقيادة السفير دنيسوف والآن السفير لوج. وفرنسا مسرورة على نحو خاص بأن الزيارة الأولى في الميدان وفت بتوقعاتنا وفاء تاما بفضل الإعدادات الحسنة والتعاون التام من جانب السلطات المغربية.

وتقوم لجنة مكافحة الإرهاب أيضا بتطوير بعض أفضل الممارسات لمكافحة تمويل الإرهاب. ونأمل في أن نقر قريبا توصيات قوة مهمة العمل المالية بشأن غسل الأموال فيما يتعلق بهذا الموضوع.

وحتى تفي لجنة مكافحة الإرهاب على نحو تام بتوقعات الدول الأعضاء من الحاسم أكثر من أي وقت مضى أن يوفر في أقرب وقت ممكن لمديريتها التنفيذية، التي أنشئت قبل سنة تقريبا، جميع الخبراء الذين تقوم حاجة إليهم. ونؤيد ما قاله هذا الصباح رئيس اللجنة حول ذلك.

وفيما يتعلق باللجنة المنشأة بمقتضى القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) نرى أن ثمة ميدانين رئيسيين يمكن القيام بتحسين فيهما. الأول يتعلق بقائمة اللجنة. جميع الدول الأعضاء ينبغي أن تقوم بتوفير أسماء وكيانات للجنة موفرة المعلومات اللازمة لتحديد هويتها وللتأكد من علاقتها بـ "القاعدة" أو "الطالبان". ويجب أن تحسن أساليب اللجنة أيضا حتى ينشأ، بعد تحليل كل حالة على حدة، إجراء أكثر فعالية للحذف من القائمة.

والميدان الثاني هو ميدان تكييف نظام الجزاءات نفسها. ستبدأ اللجنة النظر خلال أسابيع قليلة في مشروع قرار بشأن هذه المسألة. وستتناول اللجنة مقترحات تثير الاهتمام وضعها خبراء فريق المتابعة وسيكون في مقدور اللجنة أن توحى للمجلس بأن يبدأ التركيز على مسائل جديدة لتعزيز مكافحة الإرهاب، على سبيل المثال المراقبة الأفضل على قوة مهمة العمل أو الشبكة الدولية (الإنترنت) أو التعاون الأكبر مع الشرطة الدولية.

الطريقة على الأمد الطويل الأكثر فعالية لإيجاد البدائل للأفراد التي يمكنها أن تبعدهم عن استعمال هذا الشكل من العنف.

الرئيس (تكلم بالصينية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكمّل التالي، أود أن أذكر الممثلين مرة أخرى بأن يحددوا بياناتهم بخمس دقائق.

السيد دي لاسابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكر رؤساء اللجان الثلاث على تقاريرهم، وأن أحييكم، السيد الرئيس، على دعوتكم إلى عقد هذه الجلسة الأولى حيث تمكنا من النظر في أعمال هذه اللجان الثلاث التابعة لمجلس الأمن والمنخرطة في مكافحة الإرهاب. وعلى الرغم من الطبيعة المختلفة لولايتها فمن المهم في الحقيقة أن تكون لدينا رؤية شاملة لما يفعله المجلس في هذا الميدان.

وفضلا عن ذلك، يجب على منظمنا برمتها أن تعمل ضمن استراتيجية شاملة. لقد بين الأمين العام على نحو موجز النقاط الرئيسية لذلك في مدريد. إننا نؤيد نهجه ونتفق على الأهمية التي يوليها لاحترام حقوق الإنسان والتزامات الدول وأيضا أداة منع الإرهاب.

ونشاط الأمين العام رأيه في أن من الواجب أن يتفق المجتمع الدولي بالحاح على تعريف للإرهاب. ونأمل أملا قويا في أن يتوصل إلى اتفاق خلال مؤتمر القمة في أيلول/سبتمبر بمهد الطريق صوب الاعتماد السريع لاتفاقية عالمية. بذلك تكون الجمعية العامة أضافت لبنة جديدة إلى الإطار المعياري في هذا الميدان كما فعلت على وجه الدقة باعتماد اتفاقية قمع أعمال الإرهاب النووي.

لقد بين المجلس أهمية إسهامه في مكافحة أحد أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين. إن لجنة مكافحة الإرهاب التابعة له اتخذت مؤخرا بعض الخطوات الهامة

ونشاط الرأى في أن جهود مكافحة الإرهاب العالمية ستكون أكثر فعالية إذا استفادت جهود هذه الهيئات الفرعية في الاضطلاع بولاياتها المحددة من التعاون المعزز فيما بينها.

وإقراراً بهذا التآزر يدعو القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) على وجه التحديد هذه الهيئات إلى تعزيز التعاون بعضها مع بعض. ولدي امتنان على نحو خاص على الإصغاء بجد إلى هذه الدعوة، بالنظر إلى أن عمل الفريق العامل المنشأ بمقتضى القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) سيستفيد من التجربة الثرية لهذه اللجان الثلاث.

وأود، بصفتي رئيساً لذلك الفريق العامل، أن أنوه، بتقدير حار، بعروض التعاون من جانب السفراء ميورال ولوج وموتوتش على الفريق العامل.

واسمحوا لي أيضاً أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقدير وفد بلدي للعمل الرائع الذي قام به الرئيسان السابقان للجنيتين المنشأتين بمقتضى القرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ولأعرض التعاون التام من جانب وفد بلدي على الرئيسين الجديدين، السفيرين ميورال ولوج، على التوالي، ولأكرر ذكر دعمنا للسفير موتوتش، رئيس اللجنة المنشأة بمقتضى القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

ووفد بلدي يحیی أيضاً أفرقة الخبراء التي يساعد كل منها لجنة من اللجان في أعمالها. والخبرة والمنظور الموضوعي اللذان توفرهما لنظر التقارير الوطنية المقدمة إلى اللجان ذوا قيمة بالنسبة إلى عمل اللجان في استخلاص الاستنتاجات بشأن كيفية زيادة فعالية جهود مكافحة الإرهاب العالمية.

وثمة قدر كبير مما يمكن تعلمه من لجنة الجزاءات المنشأة بمقتضى القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) فيما يتعلق بـ "القاعدة" و "الطالبان" ومن يقتربن بهما من الأفراد والكيانات، بالنظر إلى أنها اللجنة ذات مدة الحياة الأطول.

واللجنة المنشأة بمقتضى القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ردمت ثغرة في الآلية المتعددة الأطراف القائمة عن طريق تناول المخاطرة بإمكانية وصول الإرهابيين إلى أسلحة الدمار الشامل. واللجنة لا تعتزم أن تكون بديلاً عن مسؤوليات الدول، ولكن اللجنة توجد التزاماً بأن تعتمد الدول التدابير التشريعية الضرورية في ميادين كثيرة من قبيل مراقبة الحدود ومراقبة الصادرات وتجهيز نشر الأسلحة.

واللجنة وافقة على قدميها وهي تعمل. وبدأ الخبراء ينظرون في تقارير الدول، ولذلك سنحصل قريباً على المعلومات التي ستتيح لنا تحقيق التقدم في هذا الميدان الحرج.

وأخيراً، أوجد أن أؤكد على أننا نعتقد بأنه يجب على اللجان الثلاث وخبرائها تقوية التعاون بينهم في ميادين الاهتمام المشترك وأن يكون أداؤهم أفضل في تبادل المعلومات والتجارب. إنهم يواجهون مسائل مشتركة: كيفية ضمان وفاء الدول بالتزاماتها، وكيفية بناء القدرة في الدول، وكيفية التعاون على نحو مفيد مع منظمات دولية وإقليمية أخرى.

إن القيام بالتفكير المشترك في هذه المواضيع لا يمكنه سوى تحسين فعالية إجراءاتنا. وسيواصل وفد بلدي العمل وهو عضو في هذه اللجان الثلاث لتحقيق الأهداف التالية: زيادة فعالية مكافحة الإرهاب مع الاحترام التام لحقوق الإنسان، والامتثال للالتزامات الواقعة على كل دولة تبحث عن التعاون من الجميع في هذا العمل ومكافحة آفة لا يمكن لأحد أن يبقى غير مبال بها.

السيد باخا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفد بلدي بهذه المبادرة بالقيام بإحاطة إعلامية مفتوحة مشتركة من جانب رؤساء اللجان الثلاث التابعة لمجلس الأمن تتناول مسألة مكافحة الإرهاب، ونشكرهم على إحاطاتهم الإعلامية.

الأعضاء حتى تجيب على أسئلة تقنية للغاية. وفي ما يتعلق بالإرهاق من التقارير، من المفيد للجان الثلاث أن تتبادل وتتشاطر المعلومات وأن تدرس إمكانية وضع قاعدة بيانات مشتركة للتقارير. ويمكن تحديد المعلومات المشتركة التي تتطلبها قرارات مختلفة والحصول عليها من تقرير مقدم بالفعل من دولة عضو. ويمكن لذلك أن يقلل من تكرار الأسئلة المطلوب من الدول الإجابة عليها.

إن وفدي مسرور ببدء المناقشة الموضوعية التي طال انتظارها للتقارير الوطنية في اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وكلنا نعلم أن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) قد أعطى اللجنة ولاية لمدة سنتين تحدد خلالها كيفية امتثال الدول الأعضاء لمتطلبات القرار. وتنفيذ ولاية القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) المتمثلة في رصد الجهد العالمي للحيلولة دون وقوع مواد نووية وبيولوجية وكيميائية يمكن استخدامها كأسلحة في أيدي أطراف من غير الدول لأجل استخدامها لأغراض إرهابية هو أمر هام، ولكن يمكن أن يكون معقداً. وفي ذلك الصدد، نأمل أن تسهل اللجنة في أقرب وقت ممكن، بقيادة رئيسها النشط السفير موتوك، العنصر الحيوي المتمثل في المساعدة التقنية المنصوص عليها في القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وذلك من أجل زيادة فائدتها إلى أقصى حد للدول الأعضاء التي تحتاج إلى هذه المساعدة. وعلى هذا النحو، يمكن تعزيز القدرة العالمية على منع وقوع الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية ووسائل إيصالها في أيدي أطراف من غير الدول لأجل استخدامها لأغراض إرهابية. ويسري ذلك أيضاً على تسهيل لجنة مكافحة الإرهاب للمساعدة التقنية من منظور أوسع نطاقاً لمكافحة الإرهاب.

لقد تم تحقيق قدر كبير من النجاح في عدة جوانب من الحرب على الإرهاب. فالتعاون الدولي المستمر بين منظمات الاستخبارات وزيادة ميزات الأمن الوطنية جعلاً من الصعب على الإرهابيين أن ينجحوا في تنظيم وتنفيذ

إن نظام الجزاءات، الذي بدأ بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، والذي وجه في ذلك الوقت ضد "الطالبان"، تم تكييفه فيما بعد بحيث أصبح أكثر ملاءمة للاستجابة لتطور طريقة عمل إرهابي "الطالبان" و "القاعدة".

ولا تزال العمليات الإرهابية تتطور، ولا تزال الجماعات الإرهابية تتحول. الآن تعمل "القاعدة" مثل شركة رأس المال المغامر، موفرة التمويل والاتصالات والمشورة لكثير من الجماعات أو الأفراد في كل أنحاء العالم. يعمل هؤلاء الأفراد والجماعات بأسلوب "القاعدة" ويتبعون مفاهيمها وأساليبها ولكنها ليست سوى جزء من "قاعدة" رخوة الروابط.

ويتطلع وفدي إلى التفاوض على مشروع قرار جديد للتصدي لهذه الظاهرة. ولكن من المهم أيضاً، عند صياغة مشروع القرار الجديد، ألا تراعى مجرد ردود الأفعال على التدابير الفعالة ضد تلك التغييرات في طريقة العمل، بل أيضاً الحاجة إلى المزيد من الاستباقية وبحث الأسباب الجذرية للإرهاب. فبحث ومعالجة تلك الأسباب الجذرية يمكن أن يفرزا آثاراً بعيدة المدى.

ونرحب باعتماد برنامج العمل الخامس عشر للجنة مكافحة الإرهاب، تحت الرئاسة القديرة للسفيرة لوج. وفي ذلك الصدد، فإن فعالية اللجنة في أداء ولايتها المتمثلة في تقييم امتثال الدول الأعضاء لمتطلبات القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) تعتمد إلى حد كبير على التنظيم الكامل للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، الذي نأمل في إمكانية استكمالها في أقرب وقت ممكن.

ومن الضروري أيضاً أن تستكشف لجنة مكافحة الإرهاب وسائل أخرى مبتكرة ترصد من خلالها الامتثال للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وهي تناضل مع "الإرهاق من التقارير" ونقص الخبرات والقدرات اللازمة في بعض الدول

قاعدة بيانات واحدة للمعلومات التي تتبادلها الدول مع المجلس. وبشكل مائل، يجب أن تكون علاقة المجلس مع الدول - عن طريق التقارير والزيارات - ذات فائدة متبادلة بين اللجان، وألا تكون مربكة للدول أو مبددة للوقت والموارد.

وهناك بعض الرسائل الواضحة التي تسفر عنها أعمال كل لجنة من هذه اللجان، وأعتقد أنه يجدر التأكيد عليها.

الرسالة الأولى هي أن مكافحة الإرهاب تتطلب جهداً من كل دولة عضو. فالإرهابيون ينقضون على دول في العالم النامي مثلما ينقضون على دول في العالم المتقدم النمو. إنهم يحولون الأموال ويتنقلون هم أنفسهم. ويحاولون حيازة أدوات الموت اللازمة لمهنتهم. وهم يحددون النقاط الضعيفة. والمواقع التي ارتكبت فيها مؤخرًا الفضائح الإرهابية تبرهن على ذلك تماماً. يجب تحقيق الحماية للدول والأفراد على الصعيد الوطني. ولقد أحرز قدر هائل من التقدم في السنوات الأخيرة، ولكن يجب ألا تنهون. وأعمال المجلس واللجان تقدم مساعدة حقيقية.

الرسالة الثانية هي أن المجلس يدرك أن دولا عديدة ستحتاج إلى المساعدة في هذا الجهد. فهذا جهد طويل الأجل ويستلزم إجراء تغييرات في التشريعات والإجراءات المحلية. ونحن نعمل في هذا المجال لبضع سنوات منذ قيام اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) ولجنة مكافحة الإرهاب في عام ٢٠٠١. ولكن يجب أن نعزز الشعور بالإلحاحية ونبذل الجهود وأن نضمن تنفيذ جميع الدول الأعضاء لأحكام تلك القرارات بالكامل. فلا يوجد طريق مختصر لتحقيق ذلك. ويتعين على القادرين منا أن يستعدوا لمساعدة الآخرين. واللجان حريصة دائماً على الاستماع إلى

الهجمات أو في تحويل أموالهم عبر الحدود لتمويل تلك الهجمات. ولكن إذا أُريد للبلدان أن تكسب الحرب على الإرهاب، عليها أن تحرم الإرهابيين من دعم السكان المحليين لهم. ويجب أن تجمع بين عنصر القوة وعنصر الجوانب الثقافية والاجتماعية بل وحتى العاطفية. ويتعين عليها أن تقيد حربها الشاملة على خطر الإرهاب بحيث لا تنتهك حقوق الإنسان أو تمس الحياة اليومية للمواطنين بشكل خطير.

أخيراً، يود وفدي أن يرى إدماج أنشطة هذه الهيئات الفرعية ضمن الاستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب التي اقترحتها الأمين العام.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بتأييد البيان الذي سيدلي به لاحقاً سفير لكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أرحب برؤساء لجنة جزاءات القاعدة والطلابان واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ولجنة مكافحة الإرهاب وأن أهنئهم. وأنا أشكرهم على إحاطتهم الإعلامية. كما أود أن أرحب بدور السفير باخا، وكذلك بإسهامه هذا الصباح.

إن الإرهاب وخطر وقوع أسلحة دمار شامل في أيدي إرهابيين يظلان تهديدات ماثلتين دائماً - وفي قول آخر هما الكابوس الأكبر. وما زال مجلس الأمن يبذل جهداً متواصلاً في ذلك المجال، وهو محق فيه. ومن ثم فإن الإحاطة الإعلامية المشتركة هذا الصباح هي في الحقيقة موضع ترحيب كبير وتوضح نطاق العمل المستمر. وتشاطر تلك اللجان، وأعمال خبرائها، مواضيع مشتركة هامة. ومن المجدي أن نضمن لأعمالنا أن تشكل جهداً متماسكاً وشاملاً لكل المجلس. فعلى سبيل المثال، يجب أن تشكل المعلومات المقدمة إلى كل لجنة جزءاً من وحدة أكبر. وينبغي جمعها في

باعتماد الاتفاقية الدولية لقمع العمليات الإرهابية النووية الذي تم مؤخرا، ونتطلع إلى إحراز تقدم سريع بشأن إبرام اتفاقية شاملة بهذا الشأن.

ولكننا نتفق بشكل خاص، ودونما قيد أو شرط، مع بيان الأمين العام على أن الإرهاب لا يمكن تبريره في أي مكان وزمان ومهما كانت الأسباب. إن الأعمال الإرهابية تقوض القضايا التي يدعي الإرهابيون الدفاع عنها. ولا يوجد مبرر يمكن القبول به للأعمال الإرهابية. إننا نرى في ذلك تعبيرا بسيطا عن حقيقة لا تقبل الجدل. وأملنا كبير في أن يؤكد رؤساء الدول هذه الحقيقة في الجلسة الرفيعة المستوى التي ستعقد في أيلول/سبتمبر.

السيد هوليدي (الولايات المتحدة الأمريكية)
(تكلم بالانكليزية): تبعا لتوجيهاتكم، فإنني سأقدم بيانا وافيا يتم تعميمه بوصفه وثيقة لمجلس الأمن. وسأطرق إلى بعض النقاط الرئيسية هنا.

أولا، أود أن أشكر رؤساء اللجان الثلاث على عروضهم. فكل واحدة من هذه اللجان تقوم بعمل هام لمكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. وعقد هذه الجلسة بهذا الشكل يبين إحراز تقدم حقيقي في التنسيق والتعاون بين اللجان الثلاث وموظفيها، وهو عامل بالغ الأهمية لتحقيق أهداف مجلس الأمن في مكافحة الإرهاب والانتشار.

وفي ما يتعلق بلجنة مكافحة الإرهاب، اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السفير دنيسوف وطاقم موظفيه على قيادتهم المقتدرة لأعمال اللجنة. فتحت رئاسة السفير دنيسوف، وقيادة السفير روبريز، تمكنت لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية من تحقيق تقدم هام نحو تحسين رصد تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وقد جرت أول زيارة ميدانية وحققت نجاحا مرموقا. والبناء على ذلك النجاح

الدول التي تحتاج إلى المساعدة حتى نتمكن من تسهيل تقديمها إليها. والمملكة المتحدة تقدم أيضا مساعدات ثنائية.

الرسالة الثالثة أن الهيئات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية هي الأمكنة الملائمة لإنشاء مراكز الخبرة والمشورة. والعديد من المنظمات الدولية لديها المعرفة المتخصصة وتساعد بالفعل الدول التي تواجه هذا التحدي. ولقد أقام المجلس ولجانه علاقات عمل جيدة مع العديد من هذه المنظمات، مما مكن المجلس من الاستفادة من خبرتها وتجربتها في مختلف جوانب المهمة المناطة بنا. وينبغي أيضا لجميع المنظمات الإقليمية أن تنمي خبرتها، وذلك لكي تتمكن هي أيضا من مساعدة أعضائها.

الرسالة الرابعة هي أن اللجان لا تستطيع تنفيذ ولاياتها المتمثلة في الرصد على النحو السليم إلا إذا حظيت بتعاون الدول الأعضاء. وتشكل التقارير المطلوبة من الدول جزءا حاسما من الجهد الذي يبذله المجلس لجمع المعلومات حتى تتمكن من رصد الحالة الإجمالية لاستعداد المجتمع الدولي للتصدي للإرهاب وقدرته على هذا التصدي، ولمساعدتنا على تحديد المجالات التي يجب أن نبذل فيها جهدا أكبر. إننا بحاجة إلى معلومات. فبدونها قد لا ننفذ أبدا عناصر رئيسية من البناء الدولي اللازم لمحاربة الإرهاب. ولذلك فإن استعداد الدول لتبادل المعلومات مع اللجان هو دليل على التزامها بالتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن.

أخيرا، كلمة عن المناقشة التي دارت مؤخرا في الجمعية العامة بشأن التحرر من الخوف. إن جلسة اليوم هي بالتحديد عن كيفية تمكن أعضاء الأمم المتحدة من المساعدة على إقامة البناء اللازم لمساعدة شعوبهم على الشعور بالأمان. وتؤيد المملكة المتحدة مقترحات الأمين العام الداعية إلى وضع استراتيجية شاملة للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب تعم أسرة الأمم المتحدة برمتها. وفي هذا السياق، نرحب

الموحدة، ونذكرها بأنه يتعين عليها تقديم معلومات للتعريف بالهوية والخلفية تبين ارتباط الأفراد والكيانات بالقاعدة وطالبان.

في الختام، اسمحوا لي أنؤكد على حقيقة نعيها جميعا. وهي أن جهودنا الجماعية لمكافحة الإرهاب لن يكتب لها النجاح إلا إذا أولت الدول لتنفيذ القرارات الأولوية التي يتعين أن تكون لها. ونحن بحاجة إلى معايير للمساءلة والامتنال يمكن استخدامها لقياس جهود كل دولة. إن العديد من الدول والمنظمات لديها الرغبة في مساعدة الدول التي تحتاج إلى مساعدة ولديها الاستعداد للقيام بذلك، وينبغي ألا تتردد أي واحدة منها في طلبها.

السيد دنيسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود بادئ ذي بدء أن أشكركم، سيدي، على تنظيم جلسة هذا اليوم، وأن أشكر كذلك السفراء إلين مارغريث لوج، وسيزار مايورال، وميني موتوك على الاستعراض المتعمق والشامل الذي قدمه كل منهم عن عمل اللجنة التي يرأسها.

إننا مسرورون لملاحظة أن لدينا اليوم تحديدا واضحا لمجالات التفاعل العملي بين اللجان ذات الصلة، بما في ذلك الزيادة في تبادل المعلومات، والتعاون بين أفرقة الخبراء، وتنسيق الزيارات إلى الدول الأعضاء. وقد اتخذنا خطوات من أجل تطوير أساليب عمل متناسقة ترمي إلى تسهيل قيام الدول بتقديم التقارير الوطنية في المواعيد المحددة بشأن التزاماتها في الامتنال للقرارات ذات الصلة. ومن المهم، من حيث المبدأ، أن تركز لجان مجلس الأمن على التعاون الوثيق مع المنظمات الدولية والإقليمية، وأن تستخدم خبراتها وقدراتها في تعزيز حوارها مع الدول.

يتطلب القيام بالمتابعة. ونحن على ثقة بأن الرئيسة لوج سوف تستمر في توجيه جهودنا بنجاح.

ونحن نتطلع إلى قيام لجنة مكافحة الإرهاب بوضع مبادئ توجيهية على أساس أفضل الممارسات من أجل مساعدة الدول في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ونأمل أن يتمكن مجلس الأمن قريبا من الموافقة على توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية حول تمويل الإرهابيين وغسل الأموال، على اعتبارها أفضل الممارسات التي يتعين على الدول أن تنظر في اعتمادها لدى اتخاذها إجراءات ضد تمويل الإرهاب.

وتتصل هذه النقطة أيضا بعمل لجنة ١٢٦٧. وفي الأساس، فإن أفضل طريقة تستطيع لجنة مكافحة الإرهاب الإسهام بها في مكافحة الإرهاب وفي مساعدة من يقفون في طليعة هذا الكفاح هي مساعدة الدول في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وكذلك في مساءلة الذين يخفقون في تنفيذه أو لا يرغبون في ذلك.

وفي ما يتعلق بلجنة ١٥٤٠، فإننا نشيد بالسفير موتوك على قيادته وأيضاً على العمل الذي يقوم به وفده. إن هذه اللجنة تؤدي دورا هاما في الجهود الرامية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. ويشكل تقديم التقارير إلى اللجنة في الوقت المناسب وبشكل كامل عاملا هاما في نجاحها. ونحن، بالإضافة إلى دول أخرى، مستعدون لتقديم المساعدة في هذا المجال إلى الحكومات التي تحتاج إلى تلك المساعدة.

وفي ما يتعلق بلجنة ١٢٦٧، نشكر الرئيس مايورال على قيادته ونود التأكيد على أن الولايات المتحدة تكرر موارد طائلة لمكافحة تمويل الإرهاب. ونود التأكيد مرة أخرى على أهمية اعتبار أفضل ممارسات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية كمبادئ توجيهية للدول في جهودها. ونشجع الدول على تقديم الأسماء لإدراجها في القائمة

بأنه لا يمكن التقليل من حجم ومدى الخطر الذي ما زالت تمثله القاعدة بالنسبة للسلام والاستقرار.

إن العام الذي مضى منذ اتخاذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) قد أكد أهمية اتخاذه في الوقت المناسب. وقد اتخذت خطوة هامة نحو تعزيز الأساس القانوني الدولي في هذا المجال في ١٣ نيسان/أبريل، عندما اعتمدت الجمعية العامة الاتفاقية الدولية لقمع العمليات الإرهابية النووية. كما أننا نقيم عمل لجنة ١٥٤٠ تقييما إيجابيا، وتتمتع هذه اللجنة حاليا بجميع الصلاحيات وقدرات الخبراء اللازمة من أجل تنفيذ القرار. ونعلق أهمية كبيرة على إقامة علاقات تعاون بين تلك الهيئة ولجنة مكافحة الإرهاب وغيرها من الآليات الدولية المعنية بعدم الانتشار والمراقبة من جانب الخبراء.

ونحن نؤمن بوجود استمرار عقد مثل هذه الجلسة لمجلس الأمن حول عمل اللجان الفرعية للمجلس المعنية بمكافحة الإرهاب.

فنحن لا نتخذ سوى الخطوات المبدئية للتنسيق بين أعمال اللجان. وسيكون الاهتمام المستمر من جانب المجلس فعالا في مراقبة هذه العملية الهامة وتيسيرها.

وأشير إلى أن بياني قد استغرق خمس دقائق بالضبط.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي لاقتصاره على خمس دقائق فحسب.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): أرجو أيضا أن أتبع القاعدة التي وضعتها يا سيدي الرئيس. وسأعزم نصا مكتوبا أطول لبياني.

وأود في البداية أن أشكركم يا سيدي على عقد جلسة اليوم، كما أود أن أعرب عن ارتياحنا للإحاطة الإعلامية المشتركة اليوم التي قدمها رؤساء لجنة مكافحة الإرهاب، ولجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة وطالبان،

وأود أن أنتهز الفرصة لشكر السفارة إلين مارغريث لوج وغيرها من المتكلمين على تقييمهم الإيجابي للرئاسة الروسية للجنة مكافحة الإرهاب لمدة عشرة أشهر.

وبفضل الجهود المشتركة، تمكنت لجنة مكافحة الإرهاب من إحراز تقدم كبير في إصلاح اللجنة وفقا للقرار ١٥٣٥ (٢٠٠٤)، وفي تنظيم أشكال جديدة للحوار مع الدول. والآن تم إنشاء المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وبدأت المديرية عملها. كما أنه تم تطوير الإجراءات والمناهج التي مكنتنا من الشروع في عملية زيارة البلدان. وقمنا بتنفيذ مناهج جديدة في تقييم الخبراء لاحتياجات الدول للمساعدات الفنية بمشاركة نشطة من المانحين المحتملين. وأخيرا، قمنا بإرساء الأساس للتوسع النوعي في نطاق الحوار بين لجنة مكافحة الإرهاب والمنظمات الدولية والإقليمية.

إننا نرحب بتركيز الرئاسة الدائمية على بذل المزيد من الجهد لتوسيع هذه النهج في عمل لجنة مكافحة الإرهاب. وفي نفس الوقت نشاطرها القلق إزاء التأخير في استكمال عملية التوظيف في المديرية التنفيذية للجنة. إن هذا الوضع المؤسف، كما نراه، قد نجم عن مجموعة من الأسباب المحددة، ولكن ينبغي أن نولي اهتماما خاصا. فتعيين الموظفين في المديرية التنفيذية سوف يقرر إلى حد بعيد فعالية قدرتنا على تنفيذ الخطط الموضوعة لعمل هذه الهيئة.

ويلحق الاتحاد الروسي أهمية كبيرة على عمل لجنة ١٢٦٧ المتعلقة بالجزاءات ضد القاعدة وطالبان. ونحن نقيم تقييما إيجابيا عمل فريق الدعم في التحليل والرصد. ونعتقد أن تقرير الفريق الثاني قد وفر أساسا إيجابيا لعمل اللجنة المستمر، وسوف يمكننا في المستقبل القريب من إعداد مشروع قرار جديد وفقا للفقرة ٣ من القرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤). ومن المهم أن يكون لدينا الوعي المشترك

لا تدرج أسماء الأفراد والكيانات على قائمة اللجنة إلا إذا صحبتها معلومات لتحديد الهوية، ومعلومات أساسية تبرهن على اقتران أولئك الأفراد وتلك الكيانات بأسماء بن لادن أو بأعضاء من القاعدة أو طالبان، كما جاء في القرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤).

وتعرب اليونان عن ترحيبها بالرئيسة الجديدة للجنة مكافحة الإرهاب، السفيرة إيلين مارغريتا لوي، وترجو لها كل التوفيق في الاضطلاع بمهمتها البالغة المشقة والصعوبة. كما نعرب عن امتناننا لرئيس اللجنة الأسبق، السفير دينيسوف، على العمل الرائع الذي قام بأدائه خلال فترة رئاسته

وقد قامت لجنة مكافحة الإرهاب على مدى الأشهر الثلاثة الماضية ببعض الأنشطة الجديدة التي ترمي إلى تحسين تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) من خلال تعزيز الحوار المباشر مع الدول الأعضاء. وقد بدأت المديرية التنفيذية للجنة بالفعل الاضطلاع بزيارات ميدانية، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٣٥ (٢٠٠٤)، وذلك بموافقة الدول المعنية. وتشكل تلك الزيارات وسيلة هامة لتقييم الاحتياجات الإضافية للدول التي تجري زيارتها في تنفيذها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وقد كانت أولى هذه الزيارات، إلى المغرب، مفيدة للغاية. ونعرب في هذا الصدد عن شكرنا للمدير التنفيذي، السيد روبريس، ولفريقه على كل ما قاموا به من أعمال وما بذلوه من جهود. كما نود أن نشكر السلطات المغربية على صراحتها وتعاونها مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

ومن التطورات الإيجابية في الأشهر الأخيرة وضع لجنة مكافحة الإرهاب طرقا جديدة لتحديد احتياجات الدول من المساعدة التقنية وغيرها من الاحتياجات من أجل تحسين قدرتها على مكافحة الإرهاب. ونؤيد برنامج عمل

واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وأتقدم لهم بالشكر الجزيل على بيانهم الموجزة والمفيدة للغاية عن أعمال كل من اللجان التابعة لهم.

وتعرب اليونان عن تأييدها الكامل للبيان الذي سيدلي به خلال المناقشة في وقت لاحق الممثل الدائم للكسمبورغ باسم الاتحاد الأوروبي.

والإحاطات الإعلامية من قبيل إحاطة اليوم تقوي التفاعل والتعاون فيما بين اللجان الثلاث المذكورة وأفرقة الخبراء التابعة لها، وتوفر المعلومات والشفافية فيما يتعلق بأعمالها، الأمر الذي يعزز مشروعية مجلس الأمن في مجالي الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل.

وتؤيد اليونان بقوة وضع استراتيجية شاملة للأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب، تكفل الانسجام الدقيق مع القانون الدولي، ومراعاة الأصول القانونية، ومعايير حقوق الإنسان، كما تعالج جميع العوامل التي تسهم في الإرهاب. علاوة على ذلك، فإن اعتماد الجمعية العامة لمشروع اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب تتضمن تعريفا للإرهاب من شأنه أن يعين بشكل فعال للغاية الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب على نطاق العالم. كما نرى أن اعتماد الجمعية العامة هذا الشهر للاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي (قرار الجمعية العامة ٢٩٠/٥٩) يمثل إشارة سياسية قوية من الدول الأعضاء بأن الجمعية العامة هي أنسب منتدى للاتفاق على وضع المعايير القانونية لأغراض الحرب العالمية على الإرهاب.

وقد بذلت لجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة وطالبان في الآونة الأخيرة جهودا كثيرة ترمي إلى تحسين نظام الجزاءات، ونرى أن الدول الأعضاء ينبغي أن تتعاون بشكل كامل مع هذه اللجنة وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع لها، ولا سيما عن طريق تقديم التقارير وأسماء جديدة لأفراد وكيانات تضاف إلى قائمة اللجنة. ونرى أن

لذلك أن توضع استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، ترحب اليابان بالاستراتيجية المضمنة في خطاب الأمين العام في مدريد التي تصفها بإيجاز دعائمها الخمس الأساسية. كما نرحب باعتماد الجمعية العامة في ١٣ نيسان/أبريل الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي (قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٦٠). ونتوقع أن تنضم إليها الدول الأعضاء وأن تنفذ جميع الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة، التي يبلغ مجموعها الآن ١٣، بأسرع ما يمكن.

وبالإشارة إلى المآسي العديدة التي سببتها القاعدة وطلبان حتى الآن، ندعم العمل الذي تقوم به لجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة وطلبان دعماً كاملاً. وتعرب حكومتنا عن تقديرها لمختلف الأنشطة التي يضطلع بها فريق الرصد برئاسة السيد ريتشارد باريت، بما في ذلك تقديم تقريره. وقد شاركنا مشاركة فعّالة في أعمال اللجنة من أجل إيجاد الطرق والوسائل اللازمة لتحديد تدابير أكثر فعالية للجزاءات، ونعتزم مواصلة اشتراكنا النشط في هذا الصدد. ومن المهم بصفة خاصة توسيع نطاق محتويات القائمة الموحدة التي تعدها اللجنة وتحسينها، حتى تزداد فائدة هذه القائمة من الوجهة العملية للدول الأعضاء في تنفيذها تدابير الجزاءات.

ويود وفدي بعد عام من إنشاء المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب أن يعرب عن أمله في أن تعمل بشكل كامل بقيادة مديرها التنفيذي، السيد جافير روبيريس، لدى استكمال اختيار الخبراء المؤهلين بأسرع ما يمكن. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا لجميع الخبراء الذين أسهموا إسهاماً كبيراً في أعمال لجنة مكافحة الإرهاب حتى الآن والذين تركوا اللجنة مؤخرًا.

اللجنة عن الأشهر الثلاثة المقبلة (S/2005/266) والأولويات المحددة فيه.

ويشكل انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إطلاقها واحداً من أخطر التهديدات للسلام والأمن الدوليين. ويعزز قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) نظام عدم الانتشار ويرمي إلى الحيلولة دون حصول الجهات الفاعلة من غير الدول على الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إطلاقها.

ونؤيد برنامج العمل الفصلي للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والأنشطة المحددة فيه. وفي هذا الصدد، نعرب عن ترحيبنا بتعيين أربعة من خبراء اللجنة مؤخرًا، سيشارون فحص التقارير الأولى للدول.

السيد أو شيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولاً بتوجيه الشكر لكم يا سيدي الرئيس على كلمات المواساة والعزاء الكريمة التي أعربتم عنها في بداية الجلسة، وباسم أعضاء المجلس، فيما يتعلق بحادث القطار المأساوي الذي وقع بالأمس غربي اليابان. وسوف أنقل كلماتكم وكلمات أعضاء المجلس إلى حكومتنا وإلى الأسر المتضررة.

ويود وفدي أن يعرب عن تقديره لكم يا سيدي الرئيس لعقدكم هذه الجلسة الهامة للاستماع إلى إحاطة إعلامية مشتركة، وأتوجه بالشكر للسفير مايورال والسفيرة لوي والسفير موتوك على توجيههم اللجان التابعة لكل منهم بشكل فعال. كما أود أن أعرب عن تقديرنا للسفير دنيسوف لأهمية الإسهام الذي قدمه بوصفه رئيساً للجنة مكافحة الإرهاب حتى نهاية شهر آذار/مارس من هذا العام، ولعلاونه كذلك.

إن آفة الإرهاب اليوم مثار قلق متزايد للمجتمع الدولي بأسره. فالتهديد المتمثل في الإرهاب ما زال يتعاظم، ويتعاظم معه الوعي بضرورة محاربته بشكل فعال. ومن المهم

للمساعدة التقنية. ولذلك، تعد جلسة الإحاطة المشتركة هذه اليوم خطوة جديدة بالترحيب.

وتتعلق حكومة بلادي أيضاً بأهمية للتعاون مع الفريق العامل المنشأ عملاً بالقرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) تحت رئاسة السفير باخا. واليابان عازمة على مواصلة التعاون الكامل في هذا الميدان البالغ الأهمية.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير سيزار ميورال، والسفيرة إلين لوج، والسفير ميهنيا موتوك على الإحاطات الإعلامية الممتازة التي قدموها، وأثني على ما يبذلونه من جهد كرؤساء للجان مكافحة الإرهاب. وأود أن أشير إلى أن وفدي يؤيد تماماً مقاصد اللجان الثلاث التي تسهم جهودها إسهاماً لا يُنكر في تخليص البشرية من المخاوف الناجمة عن التهديدات الإرهابية.

وفيما يتعلق بلجنة جزاءات القاعدة والطالبان، أود أن أنوه مرة أخرى إلى القيادة الديناميكية للسفير سيزار ميورال وفريق معاونيه في الاضطلاع بولاية هذه اللجنة. وأود أيضاً أن أثني على السيد ريتشارد باريت وفريقه وأعضاء الأمانة العامة الآخرين على عملهم والمساعدة التي قدموها للجنة.

وإننا نتفق مع السفير ميورال إذ يرى أنه يتعين على الدول التي لم تقدم تقاريرها بعد أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

ونعرب عن الارتياح لأن اللجنة قد شرعت في تحليل متعمق للتوصيات الواردة في التقرير الثاني لفريق الرصد (S/2005/83، المرفق)، وأنا على ثقة من أن بعضها سيجد طريقه إلى مشروع القرار الجديد الذي سيكون الهدف منه زيادة تعزيز نظام الجزاءات الحالي.

وإننا ندعم اللجنة في أدائها لولايتها والاضطلاع بالمهام المناطة بها. ونشجعها على مواصلة الحوار مع الدول

والزيارات التي تضطلع بها اللجنة للدول الأعضاء، وأولاًها إلى المغرب في آذار/مارس، تمثل تقدماً نرحب به في أعمال اللجنة. فهذه الزيارات مفيدة لتعزيز الحوار بين المجتمع الدولي والدول التي تجري زيارتها، ولا سيما لأغراض بناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب. ونرجو أن توافق معظم الدول على استقبال بعثات اللجنة في زيارتها في المستقبل.

وينبغي تعزيز الدور الذي تقوم به المديرية التنفيذية بوصفها مركزاً لتبادل المساعدة التقنية وتوفيرها. ونرجو أن نرى، على سبيل المثال، مزيداً من تطوير التعاون بين المديرية التنفيذية وفريق العمل لمكافحة الإرهاب التابع لمجموعة الـ ٨.

ومنع الإرهابيين من سبل الحصول على أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها أمر يتعين تناوله بشكل عاجل، ويلزم أن تضع الدول الأعضاء أو تعزز التشريعات المحلية ونظم إنفاذ القوانين المناسبة تنفيذاً لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

والتقارير الوطنية المقدمة إلى اللجنة توفر معلومات هامة لتقييم حالة التنفيذ في كل دولة. ونرحب بكون اللجنة قد بدأت عملها بشكل جوهري من خلال دراسة التقارير الوطنية. وندعو الدول الأعضاء التي لم تقدم تقاريرها الوطنية بعد، إلى أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن. وينبغي أن تقدم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء التي تطلبها بغية تنفيذ القرار. وحكومة بلادي تنخرط في جهود مركزة لتعزيز نظام عدم الانتشار في المنطقة الآسيوية من خلال مبادرات مختلفة للتعاون والحوار، مثل حلقات دراسة ضوابط التصدير ومحادثات كبار الموظفين الآسيويين بشأن عدم الانتشار. ونعزم مواصلة تعزيز هذه الجهود.

ومن الأهمية بمكان أن نضمن وجود تنسيق جيد بين اللجان الثلاث لمكافحة الإرهاب في أنشطة كل منها، مثل القيام بزيارات للدول الأعضاء وتقييم الاحتياجات

كانت إلى المغرب، البلد المجاور للجزائر. وهناك زيارات أخرى مقررّة ستتم في المستقبل القريب إلى كينيا وألبانيا وتايلند.

وفي هذا الصدد، نأمل أن الدول الأعضاء في المجلس، ومن ثم في لجنة مكافحة الإرهاب، سوف تدعو المديرية التنفيذية للجنة إلى زيارتها، حيث أننا نرى في هذه الزيارات أداة هامة لتقييم تنفيذ الدول لأحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ونؤيد برنامج العمل الخامس عشر للجنة مكافحة الإرهاب (S/2005/266)؛ ويسعدنا أيما سعادة إذا بدأت المديرية التنفيذية عملها بكامل طاقتها في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى لها أن تؤدي المهام المناطة بها على نحو أفضل.

لقد أحرز تقدم كبير منذ اتخذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في إطار جهود المجتمع الدولي من أجل مواجهة التهديد الذي يتمثل في حيازة أطراف من غير الدول لأسلحة الدمار الشامل. والتدابير المقترحة في ذلك القرار تشكل رداً فعالاً من شأنه أن يحمينا من انتشار تلك الأسلحة. ومع ذلك، فإننا مقتنعون بأن أنجع وسيلة لمعالجة المشكلة هي القضاء على أسلحة الدمار الشامل تماماً.

إن إنشاء لجنة ١٥٤٠ ولجائها الفرعية الثلاث، إلى جانب اعتماد المبادئ التوجيهية المتصلة بإجراءاتها وإعداد التقارير الوطنية كلها إنجازات تدل على الزخم الذي اقترن بتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

ووفدي بيدي ارتياحه لكون الدول الأعضاء أعربت عن دعمها للعملية التي أطلقها ذلك القرار بتقديم التقارير الوطنية بموجب الفقرة ٤ من القرار. ونأمل أن تتمكن البلدان التي لم تقدم تقاريرها بعد من أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الصدد، فإنها ستكون فكرة طيبة لو

الأعضاء للتأكد من تنفيذ نظام الجزاءات. وفي هذا الصدد، نشجع السفير ميورال على الاستخدام الكامل لآلية الزيارات الناجمة لبلدان مختارة كيما يتحقق هذا الحوار الرفيع المستوى.

كما نود أن تراعى في مشروع القرار الجديد، الذي سيعتمد في تموز/يوليه القادم على الأرجح، التوصيات التي قدمها فريق الرصد ما دامت متفقة مع ولاية اللجنة.

أما بالنسبة للجنة مكافحة الإرهاب، فأود أن أشيد بالسفيرة لوج على الطريقة الاستباقية التي تدير بها أعمال هذه اللجنة. وأعتنم هذه الفرصة أيضاً لكي أشكر السفير خافيير روبريز، المدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وفريق معاونيه وأعضاء الأمانة العامة الآخرين على دعمهم لعمل اللجنة. ونحيط علماً بأن لجنة مكافحة الإرهاب أنجزت بعض الأعمال البناءة، من بينها ما يلي: تعزيز الحوار مع الدول الأعضاء؛ واستحداث أساليب جديدة لتحديد احتياجات الدول في مجال المساعدة التقنية، التي تُظَر في أول رسائل بشأنها في اللجنة الفرعية جيم، التي أترأسها؛ والانخراط في حوار مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية؛ وبذل الجهود من أجل تعزيز القدرات العملية للمديرية التنفيذية؛ ووضع أفضل الممارسات فيما يتعلق بمسألة تمويل الإرهاب.

وعلى الرغم من العدد الكبير من التقارير المقدمة، نلاحظ أن ٧٥ دولة تأخرت في تقديم تقاريرها بسبب انعدام القدرات التقنية أو ربما نتيجة الإرهاق الذي تسببه عملية إعداد التقارير. ونحث لجنة مكافحة الإرهاب على مواصلة حوارها مع تلك الدول وعلى أن تحرص على استمرار طابعها الاستباقي فيما يتعلق بزيادة وعي المنظمات الإقليمية التي تنتمي تلك البلدان إليها. وفي هذا الصدد، يسرنا أن أول زيارة قامت بها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب

ونقدر جهود التخطيط المتأنية التي يبذلها رؤساء اللجان للتنسيق مع البعثات الدائمة للدول الأعضاء.

ونحث اللجان وأفرقة الخبراء التابعة لها، ولا سيما المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، على بذل المزيد من الجهود بغرض تعزيز فعالية التدابير الرامية إلى القضاء على مصادر تمويل الإرهاب، ومنع الأسلحة، خاصة أسلحة الدمار الشامل وأنظمة إصاها، من الوقوع في أيدي الإرهابيين. ولا شك أن حيازة الإرهابيين للأسلحة واستعمالها يمكن أن تترتب عليهما عواقب لا تحصى للمجتمع الدولي بأسره.

ومن الضروري لجميع الدول أن تنخرط في العمل الذي يضطلع به المجلس، ولا سيما في تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وسواء كانت جميع الدول تمتلك أسلحة دمار شامل أو لا، ينبغي لها أن تسهم في منع أطراف من غير الدول من حيازة هذه الأسلحة ونظم إصاها أو إنتاجها. ويظل التعاون الدولي في هذا المجال أيضا أفضل سبيل لمكافحة الإرهاب.

وينبغي للاتصالات المنتظمة التي تجري بين لجان المجلس أن تيسر أيضا توفير المساعدة المناسبة للدول الأعضاء التي تحتاج إليها، بغية تعزيز قدراتها الوطنية على مكافحة الإرهاب. وفي أغلب الحالات، فإن ذلك يعني مساعدتها على وضع التشريعات الوطنية الملائمة، وإنشاء هيكل وطنية لرصد التنفيذ. ويمكن أن تشكل هذه التدابير تحديا حقيقيا لبعض البلدان من حيث الموارد البشرية والأعتدة والاستثمارات.

وإضافة إلى تعبئة الدول على الصعيد الفردي، يجب أن يمتد عمل المجلس لأجل تعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والوكالات المتخصصة، من قبيل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية

بدأت اللجنة النظر في إمكانية تقديم المساعدة للدول التي تطلبها من أجل الامتثال لأحكام القرار.

ونعرب عن ارتياحنا كذلك للقرار الذي اتخذته اللجنة بتوظيف ثمانية خبراء لمساعدتها في أداء الولاية المناطة بها؛ وسوف نقدم لهم دعما وتعاوننا الكاملين.

أخيراً، يسرنا أن الجمعية العامة اعتمدت الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي (قرار الجمعية العامة ٢٩٠/٥٩) بتوافق الآراء ونأمل أن يعتمد مشروع اتفاقية شاملة بتوافق الآراء كذلك وفي أقرب وقت ممكن.

ووفدي يؤيد مشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمد في نهاية جلسة اليوم.

السيد أدشي (بنن) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة العامة، التي تعطينا لمحة عامة عن أنشطة مجلس الأمن في مجال مكافحة الإرهاب. وهي تبين أوجه التعاون القائمة بين لجان المجلس المنوط بها متابعة قرارات المجلس بشأن الإرهاب. وهذا التعاون ضروري لتنسيق العمل الذي يضطلع به المجلس. والمكاثبات بين اللجان لتجميع المعلومات والخبرات وتبادلها يمكن أن يسهم بالتأكيد في تحسين تماسك عمل المجلس الذي لا غنى عنه لضمان فعالية الكفاح ضد الإرهاب.

وأود أن أشكر السفير ميورال والسفيرة لوج والسفير موتوك على إحاطاتهم الإعلامية، التي تبين بوضوح الإجراءات العملية المتخذة في ذلك الاتجاه، وأن تلك الإجراءات سوف تستمر بغية تمكين الأمم المتحدة من أن تبقى في طليعة الكفاح ضد الإرهاب.

ومن بين المبادرات التي اتخذها المجلس، تبرز الزيارات التي يقوم بها رؤساء اللجان إلى الدول الأعضاء، والتي نعتبرها ممارسة مفيدة للغاية. ونحن نؤيد استمرار هذه الزيارات،

تتعلق عموماً بتنفيذ الجزاءات المستهدفة التي يضعها مجلس الأمن. والمهم أن ينظر في هذه المسألة على النحو المناسب بغية ترشيد عمل المجلس في ذلك الصدد.

إن المجتمع الدولي لا يسعه أن يتجاهل الحاجة الماسة إلى إيجاد حل للحالات الذي تسبب مشاكل وجوانب خلل ضمن النظام الدولي وتكون ذريعة للإرهاب، لأنها حالات تشكل مصدر إحباط. وعلى المجتمع الدولي أن يتصدى للفتاوت الاجتماعية، والظلم، والتخلف الإنمائي، والفقر، والصراعات، التي تؤجج العنف والتطرف.

وفي هذا الوقت من المناقشة حول إصلاح الأمم المتحدة، يجب إيلاء تلك المسائل اهتماماً خاصاً فيما نقيم التهديدات الواجب إزالتها إذا أردنا أن نتوصل إلى تحقيق أمن جماعي حقيقي يركز على حكم القانون في خدمة كرامة الإنسان والسلام والتنمية المستدامة للجميع.

السيد ماهيغا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): بداية، أود أن أشيد بالسفير أندريه ديسوف على إنجاز ولايته بصفته رئيساً للجنة مكافحة الإرهاب. فعلى رغم الفترة القصيرة التي عملنا معه في اللجنة، استفدنا من قيادته القديرة استفادة كبرى. ونحن نهنئ السفارة لوج على تسلمها رئاسة اللجنة.

ونرحب أيضاً بالإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها السفير موتوك، رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وبالإحاطة الإعلامية التي قدمها السفير مايورال، رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩).

نجتمع الآن بعدما أبرمت الجمعية العامة قبل أسبوعين الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي القرار ٢٩٠/٥٩. ونعتقد أن الاتفاقية هي خطوة جبارة أخرى في جهودنا لمنع الإرهابيين من الحصول على أخطر أسلحة الدمار الشامل بأجمعها. فذلك العمل يؤكد أهمية تعددية

(الإنتربول)، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وهي منظمات ووكالات تكون أنشطتها حاسمة إذا أردنا أن نحقق أهدافنا.

ونحن نرحب بما تم التوصل إليه في هذا المجال. فذلك سيمكن المجلس من توسيع أفق عمله، فضلاً عن قدرته على حشد المجتمع الدولي وإبقائه في حالة تأهب مستمر لمواجهة الخطر الدائم الذي يشكله الإرهاب.

وفي هذا السياق، نؤيد التنفيذ الفعال لإعلان خطة العمل التي اعتمدها الاجتماع الاستثنائي الرابع المعني بالتعاون مع المنظمات الإقليمية في مكافحة الإرهاب، الذي انعقد في ألماتي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

ومن منظور آخر، يجب عدم شن حملة عالمية ضد الإرهاب بحيث تلحق الضرر بالإنجازات التي حققتها البشرية في ميدان حقوق الإنسان، وهي ما تتحمل منظماتنا المسؤولية عن الدفاع عنها وتعزيزها. وفي هذا الصدد، نؤيد بقوة الاقتراح الذي تقدم به الأمين العام في تقريره الأخير عن إصلاح الأمم المتحدة (A/59/2005)، القاضي بتعيين مقرر خاص يُعنى بمسألة الموازنة بين تدابير مكافحة الإرهاب والالتزامات الدولية للدول في ما يتعلق بحقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، من المهم أن تواصل وتعزز مختلف لجان مكافحة الإرهاب تنفيذ مبادئ توجيهية واضحة وشفافة لدى الاضطلاع بولاياتها، بغية كفالة المزيد من المصداقية.

وينبغي للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) أن تطبّق من جهتها معايير واضحة وموضوعية لدى وضع قائمة بأسماء أفراد وكيانات على ارتباط بالقاعدة وطالبان وضم أسماء إلى القائمة أو حذفها، فضلاً عن التأثير على القرارات القانونية التي تتخذها الدول الأعضاء. وهذا في الواقع جوهر مسألة إدراج الأسماء وحذفها - وهي مسألة

وينبغي تقديمها بصورة مشتركة متى أمكن ذلك، مثلما حدث مؤخرا. ونحن نعي أيضا ضرورة حماية واحترام حقوق الإنسان والحريات المدنية، فيما نواصل الحرب على الإرهاب.

وفي حالة لجنة ١٢٦٧، استفادت الدول الأعضاء عظيم الاستفادة من التفاعل المنتظم مع فريق الرصد التابع للجنة، ولا سيما لدى إعداد تقاريرها، وإلى حد ما لدى التخفيف من عبء إعداد التقارير. وينبغي الحفاظ على الحوار وتوسيع نطاق المساعدة التقنية بغية إزالة العراقيل وجوانب التأخير من أمام التزامات تقديم التقارير.

وأسارع إلى القول إن الزيارة التي قام بها فريق الرصد التابع للجنة ١٢٦٧ إلى بلدي في شباط/فبراير الماضي كانت هامة ومفيدة للغاية. فلقد عززت الزيارة الفعالية العملية لعدة وزارات في الدول ومسؤوليها الذين تتضمن مسؤوليتهم مكافحة آفة الإرهاب. وينبغي تشجيع هذه الزيارات في المستقبل بغرض بناء قدرة الدول الأعضاء، مثلما تظهره بوضوح الزيارة التي قام بها فريق الرصد إلى ترازيا مؤخرا.

وترازيا التي وقعت ضحية الإرهاب في السنوات الأخيرة ملتزمة بمكافحة تلك الآفة. وقد سنت الحكومة قانونا يتطابق مع القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن منع تمويل أعمال الإرهاب وقمعه. وفي ذلك الصدد، نؤيد اعتماد التوصية الخاصة التي أصدرتها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بشأن تمويل الإرهاب، بوصف ذلك من أفضل الممارسات.

الرئيس (تكلم بالصينية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

يود الوفد الصيني أن يشكر السفراء مايورال ولوج وموتوك على إحاطاتهم الإعلامية بشأن عمل اللجان الثلاث.

الأطراف والتصدي الجماعي للتهديدات والتحديات المشتركة في المجتمع الدولي.

إن المهمة الماثلة أمامنا تتطلب قدرا كبيرا من العمل. وتنفيذها سيستغرق وقتا طويلا ويقتضي عملا دؤوبا. ولكن علينا أن يؤازر بعضنا بعضا بغية تحقيق النصر في الحرب على الإرهاب. واتفق اتفاقا كاملا مع رئيسي لجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ على ضرورة إنجاز عملية توظيف الخبراء. ويتحتم على الأمانة العامة، بالتعاون الوثيق مع لجنة ١٥٤٠، أن تولي منتهى العناية لتلك المسألة وأن تكفل توفير الموارد البشرية اللازمة للقيام بعملها، مع مراعاة أن ولاية لجنة ١٥٤٠ تنتهي بعد ١٢ شهرا.

ونتفق مع رؤساء اللجان الثلاث على أن التعاون على مختلف الصعد يتصف بمنتهى الأهمية وينبغي تشجيعه. ومثلما التعاون مع الدول الأعضاء هام في الحرب ضد الإرهاب، فإن المهم أيضا والضروري في هذا المسعى التعاون بين الدول الأعضاء واللجان، فضلا عن التعاون بين الدول الأعضاء والمنظمات الدولية.

ومما يدعو إلى الارتياح ملاحظة أن لجنة ١٢٦٧ تستكشف مختلف السبل لمكافحة الإرهاب عن طريق التماس خبرات المؤسسات الأخرى لاستكمال عمل الأمم المتحدة. ويشيد وفدي بالمبادرات التي تقوم بها اللجنة حاليا بهدف إرساء تعاون مع الإنترنتول لأجل التنسيق بين الاستراتيجيات الجماعية ذات الصلة وتبادل المعلومات في التصدي للإرهاب.

والشفافية هي المفتاح لأي تعاون مفيد بين اللجان والدول الأعضاء. وفي هذا السياق، أود أن أشدد على ضرورة بذل جهود متضافرة لجعل عمل اللجان شفافا وممكنا ومتوافقا مع المتطلبات العملية. والإحاطات الإعلامية التي يقدمها رؤساء اللجان إلى الدول الأعضاء ينبغي مواصلة،

نتوقع أن تنهي اللجنة في أسرع وقت ممكن نظرها في التقارير التي قدمتها الدول الأعضاء، بغية مساعدة الدول الأعضاء - ولا سيما البلدان النامية - في تنفيذ تدابير بناء القدرات، وبغية وضع تدابير عملية، محددة، وبغية تنفيذ إجراءات مستهدفة لتلبية احتياجات الدول الأعضاء.

ومما تجب الإشارة إليه أن المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب يتعين عليها، على الرغم من انقضاء ما ينيف عن عام منذ اتخاذ القرار ١٥٣٥ (٢٠٠٤)، أن تتخذ كل استعداداتها وأن تصبح جاهزة للعمل تماما. وهذه الحالة ينبغي أن تتغير في أقرب وقت ممكن. ونحث الأمانة العامة على التعجيل بالعمليات اللازمة.

وثالثا، للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) مغزى كبير في تشجيع جهود عدم الانتشار على المستوى الدولي. وحتى اليوم أكثر من ١١٠ بلدان قدمت تقاريرها الأولية. وذلك يبين تماما الأهمية التي توليها البلدان للقرار وأيضا تصميمها على تنفيذه. ونتوقع أن تهض لجنة ١٥٤٠ بنظرها في التقارير المقدمة من جانب الدول الأعضاء وأن تدرس الطرق والوسائل اللازمة لتنفيذ القرار. وستواصل الصين مشاركتها الفعالة في أعمال اللجان الثلاث، ونحن على استعداد للانضمام إلى دول أعضاء أخرى في جهد مستمر لتعزيز التنفيذ الشامل والفعال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. والآن استأنف وظيفتي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

كخطوة لتحقيق الاستعمال الأمثل للوقت المتاح لنا لن أَدعو على نحو فردي المتكلمين إلى شغل مقاعدهم بجانب طاولة المجلس أو لن أَدعوهم إلى استئناف شغل مقاعدهم على جانب قاعة المجلس. حينما يتكلم متكلم سيجلس موظف المؤتمرات المتكلم التالي المدرج اسمه في القائمة إلى جانب الطاولة. أشكر الأعضاء على تفهمهم وتعاونهم.

إننا نقدر جهودهم للنهوض بعمل لجائهم. وبهذه المناسبة، أود أن أدلي بالتعليقات التالية.

أولا، إن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن القاعدة والطلاب والأفراد والكيانات المرتبطة بهم، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) قد أحرزت تقدما في ميادينها وأدت أدوارا لا يستغنى عنها في كفالة تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونعرب عن تقديرنا لها على ذلك. حاليا، ما زالت مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي مهمة جبارة. وبما أن لجنة ١٢٦٧ ولجنة مكافحة الإرهاب هما الآليتان الرئيسيتان لمجلس الأمن في مكافحة الإرهاب، فقد أوكلت إليهما ولايتان هامتان. ونحن نؤيد تعزيز مجلس الأمن بوصفه المنتدى الرئيسي للتعاون الدولي ضد الإرهاب.

ثانيا، في ما يتعلق بالمرحلة الثانية من عملنا، نعتقد أنه رغم تفاوت ولايات اللجان الثلاث، ينبغي لها أن تعزز التنسيق والتعاون بينها في مجالات من مثيل جمع المعلومات وتبادلها ومشاطرتها. ونشجع اللجان على مواصلة الحوار مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، وعلى تحسين تفاعلها واتصالها مع الفريق العامل المنشأ عملا بالقرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) في جهد مشترك لتعزيز التعاون الدولي المناهض للإرهاب.

وهنا أود أن أشكر السفير دنيسوف على إسهاماته بوصفه رئيسا للجنة مكافحة الإرهاب، وأن أهنيئ السفارة لوج على تسلمها الرئاسة. وأنا على ثقة بأن لجنة مكافحة الإرهاب، تحت رئاستها، ستحقق حتى إنجازات أكبر.

ونرحب باعتماد برنامج عمل لجنة مكافحة الإرهاب الخامس عشر لفترة ٩٠ يوما (S/2005/266). ونحن

الاتصالات بالفريق العامل المنشأ بمقتضى القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤).

ويتبنا قلق عميق من تأخر عدد من البلدان في الوفاء بالتزاماتها بتقديم تقارير إلى اللجان الثلاث. ونحث بقوة الحكومات التي لم تنه إعداد تقاريرها ولم تطلب المساعدة إذا اقتضى الأمر ذلك على أن تفعل ذلك. وفي هذا الصدد يدعو الاتحاد الأوروبي اللجان إلى أن تدرس بطريقة منسقة مسألة المساعدة الفنية وتقييم الحاجة إلى المساعدة. وأود أيضا أن أذكر بأهمية إجراء حوار عريض ومستمر مع الدول الأعضاء ومع منظمات دولية وإقليمية ودون إقليمية ابتغاء تعزيز قدرات مكافحة الإرهاب. والاتحاد الأوروبي، من جهته، يتابع بنشاط علاقاته ببلدان أخرى - بطرق منها القيام بزيارات وإجراء حوار مباشر - وينظر في وسائل منها إمكانية المساعدة الفنية.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالجهود المبذولة من أجل تحسين نظام الجزاءات ضد "القاعدة" و "الطالبان" ويشجع الدول الأعضاء على التعاون على نحو تام مع لجنة ١٢٦٧ ومع فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع لها، بخاصة عن طريق توفير المعلومات والأسماء التي تضاف إلى القائمة الموحدة. وإذا أريد للقائمة أن تكون ذات مصداقية وجاهزة للعمل فيجب أن تكون دقيقة وأن تكون مستندة إلى المؤشرات الصحيحة. وفي نفس الوقت فإن الاتحاد الأوروبي على اقتناع بأن ثمة حاجة ملحة إلى استعراض إجراءات الحذف من القائمة بقصد تحسينها.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي بدون تحفظ برنامج العمل الخامس عشر الذي مدته ٩٠ يوما والذي وضعته لجنة مكافحة الإرهاب، بخاصة فيما يتعلق بصياغة مجموعة من أفضل الممارسات لمساعدة الدول على تنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) المتعلق بتمويل الإرهاب

المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي هو ممثل لكسمبرغ الذي أعطيه الكلمة.

السيد هوشيه (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. تؤيد هذا البيان أيضا البلدان المنضمان بلغاريا ورومانيا، والبلدان المرشحات كرواتيا وتركيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب المرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدا الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية آيسلندا والنرويج.

يرحب الاتحاد الأوروبي بحس من الرضى بهذه الإحاطة الإعلامية المشتركة الأولى من جانب رؤساء لجنة مجلس الأمن المنشأة بمقتضى القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) فيما يتعلق بـ "القاعدة" و "الطالبان" ومن ينتسب إليهما من الأفراد والكيانات، ولجنة مجلس الأمن المنشأة بمقتضى القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب ولجنة مجلس الأمن المنشأة بمقتضى القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ونحن نولي أهمية كبيرة لمناقشات مجلس الأمن المفتوحة بشأن مسألتي مكافحة الإرهاب وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل - خصوصا أعمال اللجان في هذين الميدانين. هذه المناقشات تساعد على تعزيز القبول العام للجان من جانب الأعضاء في أسرة الأمم المتحدة وتساعد على تعزيز مشروعية اللجان في نظرها.

وعلى الرغم من أن للجان الثلاث ولايات مختلفة فإن الاتحاد الأوروبي يعتقد بأن في إمكانها أن تزيد من تعزيز تعاونها - بخاصة على مستوى الخبراء - في رصد تنفيذ كل منهما لقرار مجلس الأمن الخاص بها، وفي تشاطر المعلومات وفي تنسيق الزيارات للدول الأعضاء. وينبغي أيضا أن تستمر

الاتحاد الأوروبي أن يوقع أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء على الاتفاقية وأن يصادق عليها بدون تحفظ.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن اقتناعه بأنه يجب أن تحترم الجهود التي تبذل لمكافحة الإرهاب حقوق الإنسان والحريات الأساسية. إن إجراءات مكافحة الإرهاب يجب أن تواكبها في جميع الأوقات مراعاة الأصول الواجبة وسيادة القانون. ولا يمكن أن تُتخذ التدابير الأمنية الفعالة على حساب التضحية بحقوق الإنسان. وفي الواقع يجب أن يظل احترام حقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من أي استراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أيضاً أنه لكي نكون فعالين على المدى الطويل في محاربة الإرهاب، يجب أن يتناول ردنا الأسباب الجذرية للإرهاب.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بأن أثني على رؤساء اللجان الثلاث على أعمالهم، وبأن أكرر التأكيد، سيدي الرئيس، على أن الاتحاد الأوروبي سيظل يلتزم التزاماً قوياً بمكافحة الخطر المستمر للإرهاب من خلال اتباع نهج شامل ومتكامل يعزز التعاون الداخلي والدولي على السواء، وفقاً للمبادئ التي قام عليها الاتحاد الأوروبي.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل شيلي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي سيدي الرئيس، بادئ ذي بدء، أن أهنيكم على إدارتكم أعمال مجلس الأمن خلال هذا الشهر، وعلى مبادرتكم إلى الاشتراك في تقديم تقارير اللجان المنشأة وفقاً لأحكام القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩)، و ١٣٧٣ (٢٠٠١)، و ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، على التوالي. وهذا يشكل دلالة ممتازة على الشفافية والتنسيق في مكافحة الإرهاب.

وبجوانب هامة أخرى للقرار. ومما يسرنا على نحو خاص أن اللجنة قامت بزيارتها الأولى لدولة عضو - بمشاركة الاتحاد الأوروبي - في آذار/مارس وأن ثلاث زيارات أخرى من المزمع القيام بها في المستقبل القريب. ونحث بقوة جميع مكونات منظومة الأمم المتحدة على العمل بسرعة حتى يمكن للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب أن تصبح جاهزة للعمل تماماً.

وبالنظر إلى أن الإرهابيين أعلنوا رغبتهم في حيازة أسلحة نووية وبيولوجية وكيميائية فإن الاتحاد الأوروبي يؤكد على الأهمية الحاسمة التي يتسم بها القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وفي ذلك السياق نرحب بحقيقة أن الخبراء الأربعة الأولين للجنة ١٥٤٠ قد تم توظيفهم وأن التقارير الأولى المقدمة من الدول الأعضاء يجري النظر فيها الآن. ويؤيد الاتحاد الأوروبي برنامج عمل اللجنة ربع السنوي، وعلى نحو خاص تفاعل اللجنة مع هيئات دولية وإقليمية ودون إقليمية في ميدان عدم الانتشار ابتغاء تعزيز نظام عدم الانتشار الدولي.

وقبل أن أختتم كلامي، أود أن أتقدم بملاحظتين أكثر عمومية.

وكما أشار الأمين العام عن حق في تقريره الأخير المعنون "في جو من الحرية أفسح"، يهدد الإرهاب كل ما تمثله الأمم المتحدة من قيم، ويجب أن تكون استراتيجيتنا لمكافحة هذه الظاهرة شاملة ومتعددة الأوجه وتشمل منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييداً كاملاً مناشدة الأمين العام الدول الأعضاء أن توافق على وضع اتفاقية شاملة تتضمن تعريفاً للإرهاب قبل نهاية الدورة الستين للجمعية العامة. ويشكل الاعتماد مؤخرًا لاتفاقية قمع أعمال الإرهاب النووي خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح. وبأمل

وإزالة ما يساورها من شكوك، وإقامة علاقات من الثقة والاتصال مع الدول. ولذلك يسعدني أن أعلم بالزيارة المقبلة الذي سيقوم بها خلفي إلى أوروبا والشرق الأوسط.

وقد لاحظت بارتياح عقد أول جلسة مع دولة عضو في أوائل هذا العام، وفقا لأحكام الفقرة ١١ من منطوق القرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤). وأعتقد أن ذلك بداية لعملية من الحوار يمكن أن تتعزز بمشاركة عدد متزايد من البلدان.

ويجب أن نأخذ في الاعتبار، كما تم ذكره هنا بالفعل، أنه في حزيران/يونيه سيتعين على مجلس الأمن أن يفكر في ولاية اللجنة في المستقبل. ولذلك أود أن أذكر عددا من النقاط التي يرى وفد بلدي أنه يجب أن نراعيها.

أولا، يجب أن نستمر في حث الدول على احترام القوانين والمعايير الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب. وقد قامت فرادى الدول والمنظمات الإقليمية والمؤسسات التمويلية، من قبيل فريق الإجراءات المالية، بوضع مجموعة من أفضل الممارسات الدولية والقوانين والمعايير يمكن أن تستخدم في تقديم المساعدة، وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار.

ثانيا، من الضروري اتخاذ إجراءات أكثر حسما لمنع إساءة استخدام المنظمات التي لا تتوخى الربح والمنظمات الخيرية، ولمراقبة الأنظمة غير الرسمية أو البديلة لإرسال الحوالات، ربما بالانتقال من صيغة التوصية إلى الصيغة الإلزامية.

ثالثا، من الضروري أن نتناول على نحو ملائم أساليب تمويل جديدة أخرى تستخدم لأغراض الإرهاب، مثل نقل العملات الأجنبية عبر الحدود. ولذلك سيكون من المفيد إذا ما طُلب إلى الدول أن تضع معايير وإجراءات لمراقبة نقل العملات.

وأعتقد أنه يوجد أيضا اتفاق على أهمية المساهمة التي يمكن أن يقدمها الفريق العامل المنشأ وفقا للقرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤)، وأعرب عن خالص تمنياتي للسفير باخا على العمل الذي بدأه من فوره.

وأود أن أعرب عن تقديري للكلمات الطيبة التي وجهت إليّ بشأن العمل الذي قمت به في رئاسة لجنة القاعدة لفترة ما يقرب من سنتين. وكما قلت من قبل، لم يكن ذلك العمل جهدا فرديا ولكنه كان مسألة عمل جماعي، حيث أسهم أعضاء اللجنة وفريق من الأمانة العامة يتمتع بالكفاءة والروح المهنية، إسهاما حيويا في نجاح عمل اللجنة، كما قدم أيضا فريق الرصد مساعدة قيمة في هذا المجال.

كما أتمنى كل النجاح لسفير الأرجنتين، سيزار مايورال، وفريقه. وإنني على يقين من أنهم سيستمررون بتفان في أداء العمل الشاق المشار إليه في القرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤). وأود أنؤكد من جديد التزامي الشخصي والتزام البعثة الشيلية بتأييده في كل ما يطلبه للقيام بعمله.

وكما تتصورون جيدا، أود أن أشير أولا إلى لجنة الجزاءات المفروضة ضد القاعدة وطلبان.

تجدر الإشارة إلى أنه باتخاذ القرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤)، حظيت اللجنة بهيكل موضوعي ومفاهيمي أكثر قوة لأداء المهام المنوطة بها. ولأول مرة تم تقديم أساليب وطرائق جديدة للعمل في مجال التمويل. وجرى تحقيق تقدم يتعلق بتعريف الإرهاب، وتوفير البيانات، وتحديد الهوية، وتعزيز الرصد في تنفيذ الجزاءات من أجل أن نتفهم بشكل أفضل احتياجات ومشاكل الدول وكذلك التحديات التي تواجهها ومساعدتها بصورة أكثر فعالية في أدائها لأعمالها.

والزيارات التي يقوم بها رئيس اللجنة تتيح الفرص لفهم الحقائق على الأرض ولتحسين الحوار مع البلدان،

حق اللجوء السياسي لمثل هؤلاء الأفراد وأن نتعاون في تقديمهم إلى العدالة أمام الجهات المختصة في البلدان المطلوبين فيها.

أود أن أنضم إلى هؤلاء الذين أكدوا على القيادة الممتازة التي قدمها للجنة مكافحة الإرهاب السفير ديسوف وفريقه، وأن أثنى للسفيرة لوج كل النجاح في مهامها الجديدة.

إننا نقر بالعمل الذي تم إنجازه لإكمال عملية تنشيط اللجنة، ولا سيما التقدم المحرز لضمان قيام المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب بالعمل بشكل كامل. وإننا نقدر العمل الذي قام به السفير روبريز في اللجنة، من قبيل تحديد ومعالجة المشاكل التي تواجهها الدول في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، والمساهمة في تحسين قدرات الدول على مكافحة الإرهاب، وكذلك زيادة عدد حالات الانضمام إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية والتصديق عليها.

وإننا نولي أهمية خاصة للعمل الذي تقوم به لجنة مكافحة الإرهاب في مجال تقديم المساعدات التقنية إلى الدول. وقد أشرت مرارا إلى الحاجة الملحة إلى هذا التعاون.

ولجنة مكافحة الإرهاب هي أيضا مثال يحتذى به إزاء علاقتها مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية.

وقرر المجلس، باتخاذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، أنه يجب أن تقوم جميع الدول بوضع ضوابط وطنية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما لأغراض الإرهاب. وقد استجابت هذه اللجنة الأحداث بين اللجان الثلاث، تحت الرئاسة القديرة للسفير موتوك، بشكل جيد لمتطلبات ولايتها. ونتمنى لهذه اللجان جميعا كل النجاح. ونتفق على أن طبيعة اللجنة معقدة وحساسة، حيث أنها تعمل في ميدان جديد نسبيا. وأشيد باللجنة على عدد التقارير التي تلقتها وعلى الاستعراض الذي تقوم به حاليا لجنة الخبراء.

رابعا، أعتقد أنه من المهم أن نعزز عنصر مراعاة الأصول الواجبة في ما يتعلق بالأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة بدون أن نتقص من كفاءة تنفيذ الجزاءات. وفي ذلك السياق، أود أن أشير إلى العرض الذي تقدمت به سويسرا بتقديم مساعدة تقنية في شكل برامج حاسوبية من أجل التجميد الفوري للأصول المالية الخاصة بالأفراد والكيانات. بمجرد اتخاذ القرارات المناسبة في هذا الشأن.

خامسا، سيكون من المفيد أن نستكشف إمكانية توفير حوافز لزيادة عدد الأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم في القائمة. ومن الواضح أن الـ ٤٣٧ فردا وكيانا المنتمين إلى تنظيم القاعدة أو حركة طالبان المدرجة أسماؤهم في القائمة يمثلون جزءا صغيرا من عدد الذين ينبغي أن تشملهم القائمة. وينبغي أن يواكب ذلك أيضا تحسين نوعي للقائمة، بما في ذلك، كما أشار سفير الأرجنتين، وضع الأشخاص الذين توفوا ولكن لا تزال أسماؤهم مدرجة في القائمة.

سادسا، أعتقد أنه من الضروري أيضا أن نراعي التوصيات القيمة التي قدمها فريق الرصد في تقريره في العام الماضي، وأن نراعي الكثير من التوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره المعنون "في جو من الحرية أفسح"، بما في ذلك ضرورة الوصول إلى تعريف للإرهاب بتوافق في الآراء.

سابعا، سيكون من المفيد أن تكون هناك استراتيجية لطلب تقارير انتقائية ومحددة، بهدف تحقيق فعالية أكبر وتجنب إرهاب الدول بمزيد من الطلبات المفرطة لتقديم التقارير.

أخيرا، من الضروري أن نعالج الفراغ القائم حيال ما نفعله مع الأفراد الذين، بالرغم من وجودهم على القائمة وتعرضهم للجزاءات، يتحركون بحرية في بلدان معينة في حين أنهم مطلوبون لارتكابهم أعمالا إرهابية في دول أخرى. وأعتقد أنه من المهم أن ننظر في مدى استصواب عدم منح

الدانرك، السيدة إيلين لوج، رئيسة لجنة مكافحة الإرهاب، وسفير الأرجنتين، السيد سيزار مايورال، رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، وسفير رومانيا، السيد ميهنيا موتوك، رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وذلك على الروح النشطة والمهمة التي لمسناها منهم من خلال إدارتهم لأعمال لجائهم منذ توليهم مسؤولياتهم.

إننا ندرك الأخطار الجسيمة التي يمثلها الإرهاب الدولي بالنسبة للسلم والأمن الدوليين، وهي "الأخطار الجديدة" كما يُطلق عليها. وفي ذلك الصدد، فإن بلدي ما زال ملتزماً بكل حزم وبما لا يدع مجالاً للشك بمكافحة الإرهاب الذي ندينه بصورة كاملة، بغض النظر عن أشكاله أو مظاهره أو دوافعه. إن أي هجوم متعمد ضد المدنيين الأبرياء يهدف إلى زعزعة استقرار أي نظام اجتماعي - سياسي أو أي بلد لا يمكن تبريره بأي شكل من الأشكال، ومن ثم يجب أن يدينه المجتمع الدولي ويعاقب مرتكبيه.

في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٣، كان بلدي ضحية عمل إرهابي خطير ووحشي أضفى الحداد على مدينة الدار البيضاء والمملكة برمتها. لكن ذلك العمل لم ينجح في زعزعة قناعتنا الراسخة بمواصلة بناء مجتمع موحد وديمقراطي يؤمن بقيم التسامح واحترام الحقوق الأساسية للبشر. وإننا مقتنعون بأن أولئك الذين نشروا الذعر في الدار البيضاء ونيويورك ومدريد والرياض ينتمون جميعاً إلى نفس الفصيلة. إن الإرهاب تغذيه كراهية الأجانب والتعصب وأشكال التطرف الأخرى. وليس الإرهاب حكراً على بلد بعينه أو دين أو ثقافة. ومع ذلك، وحيث أن هذه الآفة الجديدة منظمة في صورة شبكات عبر وطنية، فمن الضروري أن نواجهها بروح من التضامن وتقسيم المعلومات في ما بيننا وتوحيد جهودنا.

وفي الختام، أود أن أكرر الإعراب عن ارتياحنا للعمل الذي قامت به اللجان الثلاث في تنفيذ ولاياتها، ولا سيما روح التعاون الممتازة التي أظهرتها. وأخيراً، أود القول إن النجاح في تحقيق الأهداف، وكذلك فعالية الإجراءات المفروضة يعتمدان في نهاية المطاف، لدى مكافحة الإرهاب، على الدول الأعضاء في المنظمة. وأعتقد أنه سيكون كفاحاً طويلاً. والمؤسف، أن الهجمات الإرهابية تذكرنا بشكل مأسوي بأنه يجب علينا أن نقدم الكثير من خلال العمل الجماعي والتعاون لدحر الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطى الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد بنونة (المغرب) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنيكم، سيدي، بمناسبة تبوئكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونعتقد أنه بفضل خبرتكم وحكمكم التي لا تخفى على أحد ستتوج مداولات المجلس بالنجاح. كما نود أن نعرب عن تقديرنا للممثل الدائم للبرازيل على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال مجلسنا خلال الشهر المنصرم. أقول "بمجلسنا" لأنه المجلس التابع للمنظمة، التي نشكل نحن جزءاً منها.

يولي المغرب أهمية كبيرة لأعمال اللجان التي أنشأها مجلس الأمن بموجب قراراته المتعلقة بموضوع الإرهاب. وإننا مسرورون حقاً بمبادرة الرئيس بشأن عقد هذه الجلسة العلنية. وتكتسي هذه المبادرة مزيداً من الأهمية، بفضل صدور التقرير الأخير للأمين العام المعنون "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع" (A/59/2005)، الذي يشدد فيه الأمين العام على ضرورة قيام المجتمع الدولي بتنسيق جهوده على جميع المستويات من أجل التصدي للإرهاب الدولي بجميع جوانبه. وفي ذلك الخصوص، استحو لي أن أعبر عن شكري لسفيرة

وقد قام المغرب، انطلاقاً من التزامه الذي لا يحد بالشرعية الدولية، بالانضمام إلى معظم الصكوك القانونية الدولية حول الإرهاب. وقد اتخذنا أيضاً مجموعة من التدابير لكي تُترجم على أرض الواقع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١)، مع اتخاذ التدابير المناسبة من أجل تضمينها كجزء لا يتجزأ في تشريعاتنا الوطنية. وفي ذلك السياق، التزم المغرب بجميع أحكام هذه القرارات، وتعاون بشكل كامل مع الآليات المنشأة لرصد تنفيذها. وقد قدم المغرب حالياً أربعة تقارير إلى لجنة مكافحة الإرهاب، وذلك في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. كما قدمنا تقريراً إلى اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣، وكذلك تقريراً إلى اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. ووفقاً للقرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤)، زود بلدي أيضاً اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بجميع المعلومات المطلوبة في قائمة أرسلت إلى اللجنة.

لقد تعاوننا بشكل كامل وسريع مع اللجان، التي قد تختلف مهامها ولكن أهدافها واحدة. وفي الحقيقة، استقبل المغرب خبراء من فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع للجنة ١٢٦٧ في مناسبتين، من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ ومن ٣ إلى ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. علاوة على ذلك، وعملاً بالقرار ١٥٣٥ (٢٠٠٤)، فإن المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، بقيادة السفير خافيير روبيريز، الذي أرحب به هنا اليوم، قامت بأول زيارة تقييم لها إلى المغرب من ١٤ إلى ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٥. والحقيقة أن لجنة مكافحة الإرهاب، من خلال اختيار بلدنا لزيارته في أول بعثة لها، قد

وتقتضي مكافحة الإرهاب الدولي أن يعقد المجتمع الدولي بأكمله العزم على العمل معاً، ويجب أن يشارك كل بلد في هذا العمل بكل نشاط. والتعاون الجماعي بين الدول هو وحده الذي يمكن من مكافحة هذه الآفة عن طريق تنفيذ استراتيجية شاملة ومتعددة الأوجه. وإن كانت هذه الجهود الفردية التي تبذلها الدول في مكافحة الإرهاب تشكل حقاً إنجازات جادة، إلا أنها وحدها لا تكفي. ومن هذا المنطلق قرر المغرب أن يشفع جهوده على المستوى الوطني باعتماد وتعزيز نهج إقليمي يشمل شركاء من منطقتنا الأوروبية المتوسطية وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وبلدان منطقة الشرق الأوسط القريبة. وندمج نهجنا لمكافحة الإرهاب مع النهج التي يتخذها جميع شركائنا الآخرين وكل حلفائنا الاستراتيجيين. ويدور محور هذا النهج حول مفهوم الأمن الشامل واحترام القيم المشتركة والقانون الدولي.

ونعتقد أن الأمم المتحدة، انطلاقاً من تشكيلها ذي الطابع العالمي والصلاحيات التي أناطها بها الميثاق، تظل المحفل المناسب الذي ينظم الطاقات بغية مكافحة الإرهاب. ولذلك اعتقد أن الأمم المتحدة منظمة لا بديل لها. إنها الإطار المناسب للتعبير عن توافق آراء المجتمع الدولي ولتطوير رد منسق من جانب جميع الدول لمكافحة الإرهاب في ظل احترام مقاصد ومبادئ الميثاق.

إن بلدي، الذي يتشرف برئاسة اللجنة السادسة التابعة للجمعية العامة، يرحب باعتماد الجمعية العامة، بتوافق الآراء، مشروع الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي (قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٩٠). واعتماد هذه الاتفاقية يؤكد من جديد الدور الهام الذي تضطلع به الجمعية في صياغة معايير القانون الدولي، ومن ثم تعزيز احترام سيادة القانون. ويحدونا الأمل أيضاً أن يتبلور عما قريب اتفاق بشأن تعريف آفة الإرهاب، حتى يتسنى لنا اعتماد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب، في أقرب وقت ممكن.

مارس ، يجب تعزيزها بشكل أكبر من أجل التصدي للتهديدات الجديدة التي يواجهها المجتمع الدولي، ويجب فعل ذلك - وهو ما سنواصل الإصرار عليه - مع احترام كامل للقانون الدولي والقواعد العالمية لحماية حقوق الإنسان.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل

إسبانيا.

السيد يانيز - بارنوفو (إسبانيا) (تكلم

بالإسبانية): أود في البداية أن أعرب عن سعادي، يا سيدي، لمخاطبة المجلس باسم إسبانيا في هذه المناقشة الهامة التي تُجرى تحت رئاسة الصين، البلد الذي نكن له إعجابا كبيرا.

وأؤيد البيان الذي أدلى به ممثل لكسمبرغ الدائم

بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ولذلك ينبغي اعتبار ملاحظاتي مكملة لذلك البيان.

أشارك في التهاني التي وُجّهت إلى رؤساء لجان

مجلس الأمن - السفراء لوج ومايورال وموتوك - الذين قدموا في هذه الجلسة لأول مرة إحاطات إعلامية مشتركة بشأن العمل الممتاز الذي يقومون به. وأؤكد لهم على تعاون إسبانيا الكامل، كلما كان ذلك مطلوباً، وهم يسعون إلى أداء أعمالهم الهامة.

تولي إسبانيا أولوية قصوى لمكافحة الإرهاب ضمن

إطار الأمم المتحدة. وتأكّدت تلك الأولوية مرة أخرى باستضافة مدريد لمؤتمر القمة الدولي المعني بالديمقراطية والإرهاب والأمن، من ٨ إلى ١١ آذار/مارس - أي بعد الهجمات الإرهابية الفظيعة على عاصمتنا بعام تماماً. وكان الهدف الرئيسي للمؤتمر، الذي نظمه نادي مدريد - وهو كيان مؤلف من ٥٠ رئيساً سابقاً لدول وحكومات بلدان ديمقراطية - وتشجيع التصدي الديمقراطي والمنسق لخطر الإرهاب العالمي.

سعت إلى الإشادة ليس بجهود المغرب الناجحة في صياغة تشريعاته وتعزيز آليته الإدارية لمكافحة الإرهاب فحسب، بل الإشادة أيضاً بانفتاحنا على التعاون الدولي في ذلك المجال. وفي ذلك الصدد، كانت السلطات المغربية راضية عن روح الاحتراف والدقة اللتين أظهرهما خبراء المديرية التنفيذية طيلة فترة بعثتهم.

وبلدي راض عن تقييم البعثة إزاء جدارة التزام

المملكة بمكافحة الإرهاب وجهودنا الكبيرة في ذلك المجال، التي بُذلت ضمن إطار استراتيجية شاملة ومتكاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدنا. علاوة على ذلك، نحن مصممون على زيادة تحسين فعالية نظامنا الإداري والتشريعي، بدعم من المجتمع الدولي. وباسم بلدي، أؤكد أننا تحت تصرف المديرية واللجنة.

ونشكر المدير التنفيذي، السفير خافيير روبيريز،

وفريقه على نجاح بعثة التقييم ونشجعهما على القيام بالمزيد من هذه الزيارات، التي نعتقد أنها تعزز الحوار المباشر والمتعمق بين اللجنة والسلطات الوطنية للبلد الذي تزوره، وتعزز أيضاً تقييم احتياجاتها من المساعدة التقنية.

ختاماً، يعلق المغرب أهمية كبيرة على تعزيز التعاون

بين لجان مجلس الأمن التي تعمل على مختلف جوانب مكافحة الإرهاب. ونرحب بالتقدم المحرز في ذلك المجال، وفي ذلك الصدد نؤيد بالكامل أحكام القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤)، الذي يطلب صراحةً إلى لجان ١٢٦٧ و ١٣٧٣ و ١٥٤٠ تعزيز التعاون بينها. والمغرب واثق بأن الفريق العامل المنشأ عملاً بالقرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤)، برئاسة السفير لاورو باخا، ممثل الفلبين، سيتمكن من إحداث أثر إيجابي وتعاوني في اللجان الثلاث.

إن الاستراتيجية العالمية للأمم المتحدة لمكافحة

الإرهاب، التي عُرضت بإيجاز في مدريد بتاريخ ١١ آذار/

ونعتقد أنه ريثما يعاد هيكلة الهيئات الفرعية لمجلس الأمن، سيكون من المناسب اتخاذ خطوة أولية لتوحيد هياكل الدعم الإدارية للجان الثلاث. وإن المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، بعد تعزيزها على نحو كاف، يمكن أن تتولى مسؤولية تزويد اللجان الثلاث بالمساعدة اللازمة، مع مراعاة العمل في كل حالة وفقاً لولاية اللجنة ذات الصلة بالأمر.

وفي غضون أشهر قليلة سيتعين على المجلس أن ينظر في إعادة تجديد ولاية لجنة الجزاءات المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). ونؤمن بأن ذلك سيكون الوقت المناسب لأن يطلب مجلس الأمن إلى اللجنة تقريراً تبين فيه العقوبات التي واجهتها، والأمور التي يمكن تحسينها، والثغرات القائمة في عملها، من أجل تحسين وترشيد عملها، وبالتالي تعزيز فعاليتها.

وينبغي تعزيز المساعدات التقنية في هذا المجال، حيث لا يمكننا أن ننسى أن العديد من الدول الأعضاء تواجه صعوبات جدية في الوفاء بالتزاماتها وفقاً لقرارات مجلس الأمن، ولا يرجع ذلك إلى غياب الإرادة السياسية، بل يرجع في أحيان كثيرة إلى النقص الشديد في الموارد. وفي هذا السياق، من دواعي أسفنا أن التقرير الأخير للأمين العام "في جو من الحرية أفسح" (A/59/2005)، لم يأخذ بتوصية الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير الداعية إلى تسهيل تقديم مثل هذه المساعدة التقنية من خلال المديرية التنفيذية.

وفضلاً عن ذلك، ينبغي لنا أن نذكر أهمية القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤)، الذي ما زال ينتظر التنفيذ الفوري والكامل. وفيما يتصل بالفريق العامل المنشأ عملاً بذلك القرار - الذي نعرض على رئيسه، السفير باخا، تعاوننا الكامل - فإننا نطلب إعطاء الأولوية المستحقة لتقديم الدعم

في مدريد، وبمساعدة ومشاركة رؤساء دول وحكومات ومسؤولين كبار - بمن فيهم الأمين العام للأمم المتحدة - وشخصيات أخرى هامة، وكذلك خبراء من شتى أنحاء العالم، أعلن عما سُمي جدول أعمال مدريد. ورغم أن تلك الوثيقة صيغت تحت مسؤولية نادي مدريد وحده إلا أنها تشكل دعوة للعمل إلى القادة السياسيين في شتى أنحاء العالم وبرنامج عمل للحكومات والمؤسسات والمجتمع المدني والمواطنين، على أساس المبادئ غير القابلة للتصرف التي تمثل جوهر ميثاق الأمم المتحدة والمجتمعات الديمقراطية. وتوصيات جدول أعمال مدريد هي أداة قوية لزيادة الوعي والالتزام بمكافحة الإرهاب. وهي تستحق أن تُدرج في المناقشة الدولية والعمل الذي تقوده الأمم المتحدة وأن تُثريه.

إن جدول أعمال مدريد، الذي طلبت إسبانيا تعميمه بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن، أُدرج أيضاً في جدول أعمال المؤتمر الوزاري لمجتمع الديمقراطيات، الذي سيعقد أواخر هذا الشهر في سانتياغو، شيلي. ولقد اختار الأمين العام مؤتمر قمة مدريد خصيصاً لعرض المبادئ الأساسية للاستراتيجية العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وذلك انسجاماً مع المقترح الذي قدمه الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير في تقريره المعنون "عالم أكثر أماناً". وفي رأينا أن استراتيجية مدريد ينبغي أن تكون في صميم الجهود المبذولة للإسهام، بين أمور أخرى، في تحسين فعالية وتنسيق وكالات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة، مما يسمح بوجود نهج متكامل في مكافحة الأمم المتحدة للإرهاب.

وفي ذلك الصدد، نعتقد أن الزخم الحالي في عملية إصلاح الأمم المتحدة ينبغي استغلاله لاتخاذ خطوات ملموسة وعملية.

الشهور القليلة القادمة سيتعين علينا أن نعمل بكد للحفاظ على زيادة ذلك الزخم في العملية الحكومية الدولية. وفي الوقت نفسه، من المهم مواصلة تعزيز القدرات العملية لأجهزة الأمم المتحدة المعنية. وفي هذا الصدد، نلاحظ مع الارتياح التطورات الأخيرة في جميع اللجان الثلاث، لا سيما الزيادة في قدرة الخبراء والأنشطة التشغيلية. وبينما نشارك الآخرين في الدعوة إلى قدر أكبر من الانضباط من جانب الدول الأعضاء في عملية الإبلاغ، نشدد أيضا على أنه لا بد أن يقرن ذلك بتحليل سريع وشامل للتقارير حالما يتم تقديمها للحفاظ على أهمية هذا الحوار.

وفي المناقشات الجارية للإعدادات لقمة أيلول/سبتمبر، فإن الكفاح ضد الإرهاب يعتبر بوضوح من بين أهم المسائل. ونعتقد أن المناقشات بشأن مجموعات المواضيع التي عقدت في الأسبوع الماضي قد برهنت أن زخما قويا قد تحقق في ذلك الصدد.

إننا نشارك العديدين إحساسهم بالإلحاح الذي شعروا به إزاء الحاجة إلى زيادة تعزيز إطار عملنا بشأن مكافحة الإرهاب وقد رحبنا بالإستراتيجية القائمة على المبادئ الخمسة التي أوجزها الأمين العام. ولا بد من إحراز تقدم خاص في المفاوضات المتعلقة بإبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب تهدف إلى سد الفجوات التي لم تتطرق إليها الاتفاقيات القطاعية الـ ١٣.

وفي الوقت نفسه يساورنا القلق من أن الإجراءات الواجبة والشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان والنواحي الإنسانية لم يتم التطرق إليها بطريقة عاجلة وشاملة بنفس القدر. وما برحنا نرى أن الإجراءات المتعلقة بإدراج الأشخاص وحذفهم من قوائم الجزاءات والإجراءات المتعلقة بالإعفاءات بسبب ظروف إنسانية لا بد من استعراضها في ضوء معايير دولية قانونية معمول بها. وهذا ينطوي على الحد الأدنى من

التقني اللازم إلى هذا الفريق العامل. ويمكن أن يعهد بتلك المهمة إلى المديرية التنفيذية أيضا.

أخيرا، ولكن الأعظم أهمية، لا يمكنني أن أغفل الإشارة إلى التحدي الذي أشار إليه الأمين العام: وهو توجيه اهتمام أكبر إلى ضحايا الإرهاب، والتأكد من الاستماع إلى أصواتهم. إن الإقرار بالضحايا وعائلاتهم والتضامن معهم من جانب المجتمع الدولي ينبغي أن يكون أحد الأركان التي تبني عليها استراتيجية الأمم المتحدة الساعية إلى العمل بنشاط من أجل اعتماد تدابير وآليات للحماية والمساعدة. ومن الضروري أيضا العمل على تعزيز التزام المجتمع المدني بمكافحة الإرهاب بغية تشجيع مشاركة جماعات المجتمع المدني، ولا سيما رابطات الضحايا على الصعيدين الوطني والدولي. إن تحويل واجب التضامن مع ضحايا الإرهاب إلى حقيقة واقعة سبق للمجلس أن اقترحه بقراره ١٥٦٦ (٢٠٠٤)، واقترحه الأمين العام أيضا عندما أكد على التدابير العاجلة التي يجب اتخاذها في هذا المجال. ويحدونا وطيد الأمل أن يتم القيام بذلك.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد فنافيسر (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية): أشكركم جزيل الشكر، سيادة الرئيس، على هذه الفرصة للاستماع إلى إحاطات إعلامية عن عمل ثلاث لجان لمجلس الأمن تتناول مسألة الإرهاب. كذلك نشكر رؤساء اللجان الثلاث الذين قدموا هذا الصباح إحاطات إعلامية للمجلس والعضوية بأسرها.

إن قيام الجمعية العامة مؤخرا باعتماد الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي (القرار ٢٩٠/٥٩) ليس إلا دلالة على أن عمل الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب قد اكتسب زخما جديدا. وفي رأينا أنه خلال

ولكن، بينما نقوم هنا بتحليل الإجراءات المتعلقة بمكافحة الإرهاب الدولي، فإن لويس بوسادا كاريليس، وهو أحد أبغض الإرهابيين في النصف الغربي من الكرة الأرضية، متواجد في ميامي بالولايات المتحدة الأمريكية. بل إن محاميه طلب له اللجوء السياسي استناداً إلى ما قدمه من خدمات للولايات المتحدة على مر أكثر من ٤٠ عاماً بوصفه عضواً في وكالة الاستخبارات المركزية والقوات المسلحة الأمريكية.

وباسم "الحرب على الإرهاب"، شنت الولايات المتحدة حروباً عدوانية من جانب واحد، في انتهاك للميثاق ومبادئ القانون الدولي، ولقي الآلاف من البشر حتفهم في تلك الحروب ولا يزالون يموتون، بمن فيهم ما يزيد على ١٥٠٠ من الشباب الأمريكيين.

ومنذ ١١ نيسان/أبريل الماضي، قدّم رئيس جمهورية كوبا معلومات وفيرة وموثوقة بما عن الخلفية الإجرامية للإرهابي لويس بوسادا كاريليس، والوسائل التي استخدمها لدخول أراضي الولايات المتحدة، وعن أولئك الذين قاموا، بناءً على تعليمات من المؤسسة الوطنية الأمريكية الكوبية الإرهابية، بتيسير رحلته على متن سفينة صيد القريدس "سانترينا" من إيسلاس موخيريس في المكسيك إلى ميامي.

ولذلك لا تفهم حكومتي لماذا لم تتخذ الولايات المتحدة الإجراءات المناسبة ضده وعجزت عن إجراء أي تحقيق متعمق عن أحدث رحلات السفينة "سانترينا" ولماذا لم تقم فوراً بالقبض على من هم على شاكلته الإرهابي المعروف سانتياغو ألفاريز فيرنانديز ماغرينيا، المعروف بأنه من المقيمين في ميامي، والذي يعرف مكان وجود بوسادا كاريليس وساعده في دخوله غير القانوني إلى الولايات المتحدة، والتحقيق معهم.

إن قانون الولايات المتحدة واضح: إذ أن توفير الدخول إلى الولايات المتحدة لإرهابي معروف، وبصفة

الشفافية والدراسة المستقلة فيما يتعلق بالقرارات التي تؤثر على حقوق الأفراد وواجباتهم، وهذا يتوقف بشكل خاص على مدى خطورة الحرمان من الحقوق. وإن تحسين تلك الإجراءات في رأينا سوف ييسر بدرجة كبيرة تنفيذ الدول الأعضاء للجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن وتعزيز مشروعية أنظمة الجزاءات. وكوسيلة للشفافية، طلبنا أن تكون قائمة الطلبات المعلقة من أجل منح إعفاءات على أساس ظروف إنسانية وفقاً للقرار ١٤٥٢ (٢٠٠٢)، متاحة لجميع الدول الأعضاء.

إن جلسة اليوم التي تتناول عمل جميع لجان مجلس الأمن الثلاث هي دلالة واضحة على أن جهودنا تمضي في الاتجاه الصحيح، خاصة فيما يتعلق بالتنسيق فيما بين اللجان الثلاث والخبراء التابعين لها. كذلك فإنها تعتبر خطوة طيبة نحو نهج شامل وشفاف. وفي هذا الصدد نعرب عن تقديرنا لتحديد موعد اجتماع للفريق العامل المنشأ عملاً بالقرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) هذا الأربعاء، الموافق ٢٧ نيسان/أبريل، مما يوفر للدول المهتمة الفرصة لتشاطر وجهات نظرها بشأن مستقبل عمل الفريق العامل. وفي حقيقة الأمر، فإن اشتراك طائفة واسعة من الدول الأعضاء في عمل مجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب يمثل عنصراً هاماً للغاية في عملية لصنع القرار أكثر فعالية وفي تحسين تنفيذ قراراته. وهكذا فإننا نتطلع قدماً إلى مواصلة التعاون بشأن هذه المسألة مع المجلس وهيئاته الفرعية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل

كوبا.

السيد ريكيهو غوال (كوبا) (تكلم بالإسبانية): يود

وفدي أن يشكر رؤساء اللجان المنشأة عملاً بقرارات مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على المعلومات التي قدموها في هذه الجلسة.

الولايات المتحدة، وأن تذكر التدابير التي تتخذها لتحديد مكان إقامته في ميامي.

ونذكر أنه من الخطير جدا، بالنسبة للإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة ضد الإرهاب وبالنسبة لمصادقية حكومة الولايات المتحدة في "الحرب ضد الإرهاب" التي تعلنها من جانبها، ما إذا كانت واشنطن قد قررت أن تأوي بوسادا كاريليس أم أنها ستلجأ إلى حجج قانونية مأكرة للسماح له بالبقاء في الولايات المتحدة. إن السماح لهذا الإرهابي بالتنقل بحرية، بدون عقاب على الإطلاق، بينما تفرض الأحكام الطويلة الأمد والظالمة ضد خمسة من الشباب الكوبيين الذين يحاربون الإرهاب، عمل غير أخلاقي ولا يتسم بالمسؤولية بشكل كبير. وهو إهانة لكل ضحايا الإرهاب في جميع أنحاء العالم ولأقاربهم.

إن السلطات الأمريكية تواجه مأزقا خطيرا. فهي إما تؤيد بشكل نهائي الإرهاب بحمايتها لهذا الشخص، أو تضرب الإرهاب بيد من حديد، امتثالا لالتزاماتها القانونية، بالقبض على لويس بوسادا كاريليس وتسليمه إلى فتزويلا، حيث هرب من السجن هناك في عام ١٩٨٥.

وتعيد حكومتي التأكيد على رغبتها في التعاون لإقامة العدل بتسليم كل البيانات التي بحوزتها عن هذا الإرهابي، وتحث المجتمع الدولي على أن يظل يقظا لاحتمال أن يقوم بوسادا كاريليس بمغادرة أراضي الولايات المتحدة بدون عقاب، أو ربما تقتله قوى داخلية في الولايات المتحدة "للتخلص" من المأزق الذي وضع فيه حكومة ذلك البلد بوجوده هناك. إننا لا نرغب في موت هذا الرجل. إننا نريد مجرد أن تسود العدالة، وأن يدفع ثمن الجرائم الفظيعة التي ارتكبها خلال سجله الإرهابي الحافل الطويل.

مرة أخرى، تكرر حكومتي طلبها إلى لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن والمنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣

خاصة لشخص سيئ السمعة مثل لويس بوسادا كاريليس، من أخطر الجرائم التي يمكن أن ترتكب الآن في بلد وقع ضحية لفظائع ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

والقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي اتخذته المجلس بناء على اقتراح من الولايات المتحدة، واضح أيضا في الاستشهاد بالفصل السابع من الميثاق، الذي يحدد بشكل قاطع التزام جميع الدول باتخاذ تدابير فعالة لوقف انتقال الإرهابيين وعدم توفير الملجأ ليس للإرهابيين فحسب، بل أيضا لأولئك الذين يجمعونهم، وتبادل المعلومات التي تؤدي إلى القبض عليهم.

فضلا عن ذلك، في ٢٦ آب/أغسطس، قال رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إنه "إذا وفرت الملاذ لإرهابي، أو إذا أيدت إرهابيا، أو إذا أطعمت إرهابيا، فأنت مذنب مثل الإرهابيين".

وليس بوسادا كاريليس بالشخص غير المعروف لدى واشنطن. فقد قامت إدارة الاستخبارات المركزية بتدريبه واستخدامه في القيام بأعمال إرهابية ضد كوبا لما يزيد على ٤٠ عاما. ولقد سبب ارتكاب عمل تخريبي داخل طائرة مدنية تابعة للخطوط الكوبية، قُتل فيه ٧٣ شخصا، وسبب ارتكاب عدد من عمليات التفجير في فندق هافانا عام ١٩٩٧، نتج عنها وفاة السائح الإيطالي، فابيو دي شيلمو. كما قام بالتخطيط لعدد من محاولات اغتيال الرئيس فيدل كاسترو؛ وقد حوكم في واحدة منها في بنما، ولكن عفا عنه بشكل خادع الرئيس السابق ميريا موسكوسو في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

ويهيب وفد بلدي بحكومة الولايات المتحدة، وبصفة خاصة رئيسها، كما فعل الرئيس فيدل كاسترو مرارا وتكرارا منذ ١١ نيسان/أبريل الماضي، أن تقول ما إذا كانت على علم بوجود الإرهابي بوسادا كاريليس في أراضي

الصكوك الأخرى بتأييد من لجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، نظّمت فييت نام بنجاح حلقة عمل وطنية بشأن الانضمام إلى الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب وتنفيذها. والسلطات المختصة في فييت نام بصدد الانتهاء من الإجراءات الداخلية لانضمام فييت نام إلى اتفاقيتين دوليتين أخريين، هما الاتفاقية الدولية لمكافحة أخذ الرهائن، والاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل.

وتواصل فييت نام تعاونها في مكافحة الإرهاب في المنتدى الثنائي والمتعدد الأطراف، بما في ذلك في إطار رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، والاجتماع الآسيوي - الأوروبي، ومنتدى رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، والمنتدى البرلماني لآسيا والمحيط الهادئ. وقد انضمنا إلى توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في الجمعية العامة بشأن اعتماد الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

ومرة أخرى يود وفدي أن يؤكد مجددا التزام فيتنام بالتعاون الكامل مع المجتمع الدولي ككل ومجلس الأمن وغير ذلك من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما في كفاحنا المشترك ضد الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي ممثلة فتزويلا التي أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببياناتها.

السيدة نونييث دي أودريمان (تكلمت بالإسبانية):

إن جمهورية فتزويلا البوليفارية إذ تتكلم اليوم عن موضوع الإرهاب تود أن تؤكد مجددا إدانتها لذلك الوباء العالمي الخطير. وأعربنا عن إدانتنا القاطعة لهذه الأعمال، سواء كانت أعمال إرهاب دولة أو أي أنواع أخرى من الإرهاب

(٢٠٠١) أن تقيّم المعلومات التي قدمها بلدي، ضمن بلدان أخرى، في الوثيقتين S/2002/15 و S/2004/753 على أمل أن يؤدي عملها إلى إنهاء الإفلات من العقاب الذي يتمتع به في أراضي الولايات المتحدة هؤلاء الذي ارتكبوا ولا يزالون يرتكبون أعمالا إرهابية ضد كوبا.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

السيد نغوين دوي ثيين (فييت نام) (تكلم

بالانكليزية): سآدي بصيغة موجزة من بياني. يقدر وفد فييت نام كل التقدير الجهود التي تبذلها لجنة القرار ١٢٦٧، ولجنة مكافحة الإرهاب، ولجنة القرار ١٥٤٠ في الاضطلاع بالولايات التي أناطها بها مجلس الأمن من أجل تعزيز فعالية التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب.

وفقا للأحكام ذات الصلة من القرارات المعنية، قدمت فييت نام بالفعل أربعة تقارير إلى لجنة مكافحة الإرهاب، وتقريرا إلى لجنة القرار ١٢٦٧ وتقريرا إلى لجنة القرار ١٥٤٠، موفرة بذلك المعلومات الضرورية المتصلة بالجهود التي تبذلها فييت نام في مكافحة الإرهاب. ونود أن نؤكد للجان الثلاث تأييدنا وتعاوننا المستمرين معها.

ويؤكد وفد بلدي من جديد موقف فييت نام الذي يدين كل أعمال الإرهاب. وبالنظر إلى طبيعة الأعمال الإرهابية الراهنة، فإن مكافحة الإرهاب تتطلب الآن أكثر من أي وقت مضى نهجا شاملا وجهودا جماعية وتعاوننا دوليا تضطلع فيه الأمم المتحدة بدور رئيسي، مع إيلاء الاهتمام الواجب للأسباب الجذرية للإرهاب.

وتوخيا للفعالية ينبغي أن تتم هذه المكافحة وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وفييت نام طرف في ثمانية صكوك دولية تتعلق بمكافحة الإرهاب. وتتخذ الخطوات اللازمة من أجل التحضير للانضمام إلى

وفي أعقاب صدور عفو عنه عام ٢٠٠٤ من قبل الحكومة غادر البلاد.

والآن قدم محامي ي إدواردو سوتو بيانات للصحافة موضحة فيها أن ي موجود في الولايات المتحدة الأمريكية وأنه قد طلب اللجوء السياسي من حكومة الولايات المتحدة. إن إعطاء اللجوء السياسي لذلك الإرهابي غير مسموح له بموجب القانون الدولي. ويشكل أيضا مخالفة للفقرين ٢ (ج) و ٣ (ز) من قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الذي يحظر على الدول منح اللجوء لمن يرتكبون أعمالا إرهابية ولا يعترف بالحافز السياسي بوصفه حجة لرفض الطلبات بشأن تسليم الإرهابيين.

إن حكومة فترويويا البوليفارية تأمل أن تنال طلبات التسليم التي تقدمت بها حكومتنا الاهتمام الواجب وأن تبت بها حكومة الولايات المتحدة، وفقا لمعاهدة تسليم المجرمين المبرمة بين الولايات المتحدة وفترويويا ووفقا لمعايير القانون الدولي المنطبقة على ذلك. وفي هذا الصدد تأمل تحقيق العدالة فيما يتعلق بتسليم لويس كيليمنتيه بوسادا كاريليس إلى حكومة جمهورية فترويويا البوليفارية لكي يكمل مدة حكمه وفقا لقانون العقوبات الفترويلي.

السيد داووث (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): تعلمت منذ زمن طويل أن من الخطورة الشديدة بمكان الوقوف بين أعضاء مجلس الأمن وموعد غدائهم، ولذلك سأتوخى الإيجاز.

يعطينا هذا الاجتماع فرصة قيمة لتسليط الضوء على أهمية أن تعمل اللجان الثلاث بطريقة منسقة، في ضوء الطبيعة المترابطة والتكاملية لأعمالها.

وتبين المهام التي تواجهها اللجان خطورة التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي للتصدي للتهديد الذي يتعرض له

ارتكبتها فاعلون من غير الدول. وبصورة مماثلة بينا بوضوح موقفنا الراسخ من التمييز بين الإرهاب ومقاومة الشعوب المشروعة للغزو والاحتلال الأجنبي.

ووفقا لالتزامنا القوي بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره فإن جمهورية فترويويا البوليفارية قد صادقت على العديد من الاتفاقات المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية بشأن الموضوع ونفذت القرارات التي اتخذت في إطار الأمم المتحدة.

فعلى الصعيد الوطني وضعنا مجموعة واسعة من القوانين لمكافحة الإرهاب وأنشأنا مؤسسة إدارية خاصة - السلطة الوطنية في هذا الميدان - ممثلة في شخص نائب وزير أمن المواطنين ضمن وزارة الداخلية والعدل. وقد فعلنا ذلك للوفاء بالتزاماتنا التي قطعها الجمهورية لمكافحة الإرهاب.

إن جمهورية فترويويا البوليفارية تشارك في جلسة مجلس الأمن اليوم لإبراز عمل إرهابي هز العالم، خاصة شعب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ألا وهو إسقاط طائرة كويبة في عام ١٩٧٦. لقد ارتكبت هذه الجريمة ضد ٧٠ شابا كويبا من الرياضيين وضد أشخاص من جنسيات أخرى. فقد اقلعوا على متن رحلة جوية في فترويويا غير أنه لم يكتب لهم بلوغ وجهتهم النهائية، كوبا، لأنهم وقعوا ضحية هجمة إرهابية. ولقد مرت سنوات عديدة منذ وقوع هذا العمل الشنيع، ومع ذلك فإن المسؤولين عن هذا العمل - لويس كيليمنتيه بوسادا كاريليس، من رعايا فترويويا ما برح مفلتا من العقاب. وقد وجد نظام العدالة الفترويلي إن لويس كيليمنتيه بوسادا كاريليس مذنباً بارتكاب جريمة قتل وإنتاج أسلحة وجريمة الخيانة. وفر من سجن فترويلي حيث كان يقضي مدة حكمه ثم ظهر من جديد في جمهورية بنما. وطلبت جمهورية فترويويا تسليمه ولكن أنكرت عليها ذلك الطلب حكومة بنما. وبعد ذلك

القانونية لترويج التعاون العملي في مكافحة بين حكومات منطقة آسيا - المحيط الهادئ. وذلك الفريق يعد نموذجاً. فهو يضطلع بعمل مهم في تعزيز ومساعدة تنفيذ صكوك الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وتحقيق تعاون دولي قانوني أكثر فعالية. وإن مركز جاكترتا لإنفاذ القانون - وهو مبادرة استرالية - إندونيسية أخرى - افتتح في تموز/ يولييه ٢٠٠٤ برهن بالفعل على كونه مصدراً ثميناً لتطوير القدرات الإقليمية على محاربة الإرهاب والجريمة عبر الوطنية.

إن لجنة مكافحة واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) يمكنها أن تعول على مواصلة الدعم القوي من استراليا في جهودها المنسقة لمكافحة ومواجهة التهديدات التي يفرضها انتشار أسلحة الدمار الشامل.

الرئيس (تكلم بالصينية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي.

بعد المشاورات التي جرت فيما بين أعضاء مجلس الأمن، فوضي الأعضاء أن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يرحب مجلس الأمن بالإحاطات الإعلامية التي قدمها رؤساء لجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة/الطالبان، المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، ولجنة مكافحة الإرهاب المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بشأن أعمال هذه اللجان الثلاث.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن الإرهاب بجميع صوره ومظاهره يشكل أحد الأخطار الجسيمة التي تهدد السلم والأمن وأن أي عمل من أعمال الإرهاب هو عمل إجرامي لا يمكن

السلم والأمن من الإرهاب ومن انتشار أسلحة الدمار الشامل، فضلاً عن الخطر المائل فعلاً من شن هجوم إرهابي بأجهزة كيميائية أو بيولوجية أو نووية أو إشعاعية. وإن اعتماد الجمعية العامة في وقت مبكر من هذا الشهر للاتفاقية الدولية لقمع النووي يمثل رداً ملموساً جيداً على جانب واحد من جوانب ذلك التهديد. وهو مثال إضافي على الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه الصكوك والنظم المتعددة الأطراف في مساندة الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب ومنع انتشاره.

وفي مواجهة استمرار وتطور - وأشد على ”تطور“ - التهديدات، فإن من الأهمية الحيوية المطلقة أن تعمل الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى معاً للتصدي لذلك التحدي. وأستراليا ترحب، في هذا السياق، باستراتيجية الأمين العام الشاملة بشأن مكافحة الإرهاب وتسليم الاستراتيجية بالحاجة إلى الاستفادة من شتى عناصر آلية الأمم المتحدة لمواجهة ذلك التحدي، بما في ذلك أبعاده الكيميائية والبيولوجية والنووية والإشعاعية، بطريقة منسقة استراتيجية. وتشجع استراليا الجهود الجارية لكفالة أن تكون آليات الأمم المتحدة المعنية مهيأة ومجهزة لمواجهة هذا التحدي، وضمان تحقيق الفائدة القصوى من المساهمة التي يمكن أن تقدمها الدول الأعضاء على الصعيدين الوطني والإقليمي لمكافحة ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

التعاون وبناء القدرات على المستويين الإقليمي والثنائي أمران حاسمان للجهود الدولية لمكافحة. وتعمل أستراليا بنشاط في منطقتها، بما في ذلك عن طريق الدفع قدماً بنتائج اجتماع بالي الوزاري الإقليمي المعني بمكافحة الإرهاب الذي عقد في شباط/فبراير ٢٠٠٤. فذلك الاجتماع، الذي شاركت في رئاسته استراليا وإندونيسيا، أنشأ فريقاً عاملاً معنياً بمسائل إنفاذ القوانين والمسائل

التي اتخذتها أو التي تنوي اتخاذها لتنفيذ القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والقرارات ذات الصلة، ويشجع اللجان الثلاث على أن تنظر، عند الاقتضاء، في كيفية المعالجة المنسقة لمسألة التأخير في تقديم التقارير إلى هذه اللجان.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن مسؤولية تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتصلة بولايات اللجان الثلاث، بما في ذلك إعداد التقارير المقدمة إلى كل لجنة، تقع على عاتق الدول. ويشجع مجلس الأمن المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية على النهوض بالجهود التي تبذلها لتعزيز تنفيذ أعضائها لقرارات مجلس الأمن هذه؛ كما يشجع هذه المنظمات وكذلك الدول، حسب الاقتضاء، على تقديم المساعدة الفنية اللازمة لتعزيز قدرة الدول على تنفيذ هذه القرارات.

”ويرحب مجلس الأمن بالمساهمة الهامة التي قدمتها المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة في الكفاح ضد الإرهاب ومن أجل ضمان عدم استحداث الجهات من غير الدول لأسلحة نووية وكيميائية وبيولوجية ووسائل إيصالها، أو اقتناء تلك الأسلحة والوسائل، أو صنعها أو حيازتها أو نقلها أو تحويلها أو استخدامها. ويشجع مجلس الأمن اللجان الثلاث على مواصلة تعزيز التعاون مع هذه المنظمات.

”ويرحب مجلس الأمن كذلك بالمساهمة الهامة التي قدمها فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤)، في عمل اللجنة المنشأ عملاً

تبريره، بغض النظر عن دوافعه، وبصرف النظر عن توقيته أو هوية مرتكبه.

”ويؤكد مجلس الأمن أيضاً أن انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين على نحو ما أكدته القرار ١٥٤٠. ويشير مجلس الأمن إلى القلق البالغ الذي يساوره بشأن الخطر الذي تمثله الجهات من غير الدول التي تسعى إلى استحداث الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها، أو اقتناء تلك الأسلحة والوسائل أو صنعها أو حيازتها أو نقلها أو تحويلها أو استخدامها.

”ويرحب مجلس الأمن باعتماد الجمعية العامة في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ للاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

”ويشدد مجلس الأمن على الولايات المختلفة للجان الثلاث. ويؤكد مجلس الأمن مجدداً الدعوة التي وجهها من أجل تعزيز التعاون بين هذه اللجان وكذلك بين مجموعات الخبراء التابعة لكل منها، فيما يتصل برصد تنفيذ الدول لأحكام قرارات مجلس الأمن المتصلة باللجان الثلاث، ويدعو هذه اللجان، بما في ذلك مجموعات الخبراء التابعة لكل منها، إلى مواصلة تعزيز التعاون فيما بينها، من خلال تعزيز عملية تبادل المعلومات وتنسيق الزيارات التي تجري للبلدان وغير ذلك من المسائل المتصلة باللجان الثلاث جميعها. ويدعو مجلس الأمن أيضاً اللجان الثلاث إلى مواصلة التعاون مع الفريق العامل المنشأ عملاً بالقرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤).

”ويذكر مجلس الأمن بالتزام الدول بتقديم تقارير إلى اللجان الثلاث في حينها بشأن الإجراءات

وافقت عليه اللجنة في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. ويرحب مجلس الأمن بتقديم ١١٣ دولة عضوا تقاريرها حتى الآن بشأن ما اتخذته أو تنوي اتخاذ من خطوات لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ويدعو الدول التي لم تقدم هذه التقارير بعد إلى القيام بذلك في أسرع وقت ممكن. ويرحب مجلس الأمن بتعيين خبراء اللجنة، ويلاحظ أنهم شرعوا في تقديم الدعم للجنة بغية النظر في التقارير الأولى التي قدمتها الدول الأعضاء عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

”ويدعو مجلس الأمن اللجان الثلاث إلى مواصلة تقديم التقارير عن أنشطتها في فترات منتظمة، وبصورة منسقة عند الاقتضاء“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2005/16.

وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.

بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، في إطار اضطلاع بولايته المرفقة بذلك القرار؛ وفي عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) عن طريق خبرائه؛ وفي عمل لجنة مكافحة الإرهاب المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) عن طريق المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب المنشأة بموجب القرار ١٥٣٥ (٢٠٠٤)، ويلاحظ بارتياح قيام المديرية ببعثتها الميدانية الأولى إلى دولة عضو على نحو ما توخاه القرار ١٥٣٥ (٢٠٠٤).

”ويدعو مجلس الأمن لجنة مكافحة الإرهاب إلى مواصلة تنفيذ جدول أعمالها، على النحو المبين في برنامج عملها لفترة التسعين يوما الخامسة عشرة (S/2005/266). ويشجع جميع أقسام الأمم المتحدة على بذل أقصى طاقتها لكفالة أن تصبح المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب جاهزة لأداء وظائفها كاملة في أقرب وقت ممكن.“

”ويدعو مجلس الأمن أيضا لجنة القرار ١٥٤٠ إلى مواصلة القيام بمهامها على النحو المنصوص عليه في برنامج عملها الفصلي الأول الذي